

WFP/EB.2/2017/12

التوزيع: عام

التاريخ: 2 مارس/أذار 2018

اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<http://executiveboard.wfp.org>).

ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2017

جدول المحتويات

الصفحة

03	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة	
03	ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي	2017/EB.2/1
04	الضيوف الخاصون: السيدة أمينة ج. محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة معالي السيدة فيوريل مولينيلي أرسيتونديو، وزيرة التنمية والإدماج الاجتماعي، الممثلة الخاصة لصاحب الفخامة بيدرو بابلو كوزبينسكي، رئيس جمهورية بيرو	
06	قضايا السياسات	
06	تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة	2017/EB.2/2
07	سياسة الاستعداد للطوارئ	2017/EB.2/3
08	تقرير مرحلي عن التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما	2017/EB.2/4
08	تحديث عن خطة تنفيذ سياسة التغذية	2017/EB.2/5
09	مسائل الموارد والمالية والميزانية	
09	بيان القائمة دال بشأن الرقابة	
09	خطة البرنامج للإدارة (2018-2020)	2017/EB.2/6
10	الاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات	2017/EB.2/7
10	تقارير التقييم	
10	تقرير تجميعي عن تقييمات العمليات (2016-2017)	2017/EB.2/8

الصفحة

11	الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
12	الخطة الاستراتيجية القطرية لبيرو (2022-2018)	2017/EB.2/9
12	الخطة الاستراتيجية القطرية لغواتيمالا (2021-2018)	2017/EB.2/10
13	الحافظة الإقليمية لشرق ووسط أفريقيا	
14	تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لجنوب السودان (2016-2011)، ورد الإدارة عليه	2017/EB.2/11
14	الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجنوب السودان (2020-2018)	2017/EB.2/12
15	الخطة الاستراتيجية القطرية لأوغندا (2022-2018)	2017/EB.2/13
16	الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ	
17	الخطة الاستراتيجية القطرية لسري لانكا (2022-2018)	2017/EB.2/14
17	الخطة الاستراتيجية القطرية لميانمار (2022-2018)	2017/EB.2/15
18	الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	
19	الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية قيرغيزستان (2022-2018)	2017/EB.2/16
20	الخطة الاستراتيجية القطرية لدولة فلسطين (2022-2018)	2017/EB.2/17
20	الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية إيران الإسلامية (2020-2018)	2017/EB.2/18
21	الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا	
21	الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية أفريقيا الوسطى (2020-2018)	2017/EB.2/19
22	الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي	
22	الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2020-2018)	2017/EB.2/20
23	مسائل أخرى	
23	بدل سكن المدير التنفيذي	2017/EB.2/23
23	تقرير عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي	
25	القرارات والتوصيات	الملحق الأول
32	جدول الأعمال المؤقت	الملحق الثاني

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي (2017/EB.2/1)

- 1- في إطار البند 3 من جدول الأعمال، استمع المجلس إلى ملاحظات من المدير التنفيذي، والسيدة أمينة ج. محمد، نائبة الأمين العام، والسيدة فيوريل مولينيلي أرسيتونودو، وزيرة التنمية والإدماج الاجتماعي، الممثلة الخاصة لصاحب الفخامة بيدرو بابلو كوزبينسكي، رئيس جمهورية بيرو. وفي أعقاب ملاحظاتهم، أجاب المتكلمون على أسئلة من القاعة. وأدلى بعد ذلك ممثلو القوائم الإقليمية الخمس وفرادى الدول الأعضاء ببيانات بشأن المسائل المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة.
- 2- وافتتح المدير التنفيذي ملاحظاته بتوجيه العناية إلى تزايد حجم الاحتياجات الإنسانية – كان البرنامج يستجيب لسبع حالات طوارئ من المستوى 3 وتتعلق إلى حد كبير بنزاعات – وما يترتب على ذلك من الحاجة إلى زيادات كبيرة في التمويل والابتكار والكفاءة التشغيلية. وأشار إلى أنه بالنظر إلى أن عدد الجوعى لا يزال يزيد، فإن على الجهات المانحة أن توسع نطاق تمويلها حيثما يمكن، وأكد التزامه بتطوير أساليب جديدة ومبتكرة لجمع الأموال بهدف تحقيق الأهداف المرتبطة بحالات الطوارئ والتنمية المستدامة. وأوضح أنه يمكن استخدام منصات التواصل الاجتماعي، على سبيل المثال، للحصول على مساهمات صغيرة من ملايين الأفراد، مما يؤدي إلى تحول في تمويل البرنامج.
- 3- وقال إن البرنامج ملتزم بإصلاحات الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة العلاقات بين العمل الإنساني والإنمائي في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتتمثل الحاجة الأساسية في تجميع الأفرقة والهيكل التي تتيح تحقيق الانتقال السلس من مرحلة التعافي من الكوارث إلى التنمية المستدامة، مع مراعاة الدروس المستفادة من البرامج الناجحة التي حولت بلدان مستفيدة إلى جهات مانحة كبيرة. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية من عملية إصلاح الأمم المتحدة في تقليل إلى أدنى حد المنافسة بين الوكالات على الموارد المحدودة وتعزيز التعاون بينها في تنفيذ برامج منسقة وفعالة لتعزيز التنمية على الأجل الطويل. ويسعى البرنامج أيضاً إلى تحسين تواصله مع المجتمعات المحلية، وتكييف أنشطته وفقاً للاحتياجات المحلية، وضمان أن تحقق الاستثمارات النتائج المرجوة، وزيادة الشفافية وإزالة العوائق البيروقراطية.
- 4- واستطرد قائلاً إن الابتكارات، مثل التحويلات القائمة على النقد، تساعد بالفعل على خفض التكاليف وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والمرونة؛ وإن البرنامج يدعم 30 مشروعاً تشمل ابتكارات مثل الزراعة المائية والطاقة الشمسية لإنتاج الأغذية. وتشمل أهداف البرنامج، بدعم من عملية الإصلاح في الأمم المتحدة، على تقديم الدعم لمثل هذه الابتكارات، وتعزيز التنمية المستدامة على أساس النجاحات مثل المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول وطرح أفكار تمكن الناس من إعالة أنفسهم، لأن زيادة الرخاء هي أفضل وسيلة لتعزيز السلام، الذي يتيح بدوره تحقيق التنمية المستدامة في دورة حميدة.
- 5- وأكد المدير التنفيذي أن تنفيذ النهج الجديدة يعتمد على وضع خطط استراتيجية قطرية لكل بلد، بأهداف واضحة ومعايير مرجعية للقياس وأنه سيعمل مع المديرين الإقليميين والقطريين لتحقيق ذلك. وهناك أيضاً حاجة واضحة إلى تعيين قادة ملتزمين من ذوي الخبرة لتحقيق أهداف البرنامج المتصلة بحالات الطوارئ والتنمية.
- 6- وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لطاقة المدير التنفيذي والتزامه وأشادوا بزيادة التمويل الذي تم تأمينه من خلال انخراطه في العمل مع الجهات المانحة الرئيسية. وأثنى أعضاء المجلس أيضاً على تصميمه على العمل في انسجام مع الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي على النحو المتوخى في الدعوة إلى إصلاح الأمم المتحدة. ورداً على الأسئلة، قال المدير التنفيذي إن تزايد استخدام التحويلات القائمة على النقد يحقق الكفاءة ويدعم التنمية الاقتصادية، وشدد على أنه يمكن زيادة تمويل القطاع الخاص بشكل كبير، على سبيل المثال من خلال استخدام الإنترنت. وقال أيضاً إن تعزيز السلام أمر أساسي لنجاح مبادرات البرنامج نظراً لأنه يمكن توجيه الموارد غير المستخدمة للاستجابة لحالات الطوارئ إلى أهداف التنمية.

السيدة أمينة ج. محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة

- 7- أوجزت نائبة الأمين العام في ملاحظاتها التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة من أجل تحقيق خطة عام 2030، وأشادت بدور البرنامج في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2016 والذي استرشدت به هذه العملية.
- 8- وفي يونيو/حزيران 2017، قدم الأمين العام تقريراً يتضمن 38 إجراءً مقترحاً لتعزيز الفعالية والشفافية والمساءلة والقيادة في منظومة الأمم المتحدة وتعزيز قدرات الأفرقة القطرية لدعم البلدان وهي تعمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشتمل الإجراءات المقترحة – التي ستقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة للموافقة عليها – على وضع إرشادات بشأن تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة فيما يتعلق بإدارة البيانات وجمع الأموال والشرارات؛ وتنقيح أدوار المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة وزيادة الاستفادة من اللجان الاقتصادية الإقليمية لتيسير تطبيق نهج إقليمي، مماثل للنهج المستخدم بالفعل في منطقة الساحل؛ ووضع اتفاق بشأن التمويل على نطاق المنظومة لضمان تعزيز القيمة مقابل المال والمساءلة، وتشجيع الجهات المانحة على دعم الاستجابات المنسقة بين وكالات متعددة بتمويل مرن وطويل الأجل. وقد أضفت ولاية البرنامج المزدوجة وتجربته في الانتقال من الاستجابة للأزمات إلى تقديم المساعدة الإنمائية قيمة خاصة على أفكاره بشأن كيفية تحويل تلك النوايا إلى أفعال ونتائج.
- 9- وكانت نائبة الأمين العام تقود اللجنة التوجيهية المشتركة التي أنشأها الأمين العام للنهوض بالتعاون والتآزر بين العاملين الإنساني والإنمائي لوكالات الأمم المتحدة. وتضمنت المقترحات دمج مجالس وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من نيويورك مقراً لها وتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توجيه وضمان المساءلة عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للبلدان وهي تعمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 10- وسيكون تحقيق خطة عام 2030 التي وضعتها الدول الأعضاء معقداً وسيطلب جهداً مشتركاً. وتعتمد الأمم المتحدة على مجلس البرنامج لتوفير أفكار قيمة ودعم ثمين.
- 11- ورداً على أسئلة من أعضاء المجلس، أكدت نائبة الأمين العام أن أولويات البلدان هي العوامل التوجيهية الرئيسية في صنع القرار المتعلق بدور الأمم المتحدة في تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك في القرارات المتعلقة بأدوار المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية ومكاسب الكفاءة المحتملة من خفض عدد وكالات الأمم المتحدة الموجودة في أي بلد. وشجعت الدول الأعضاء على توجيه الوكالات من خلال أجهزتها الرئاسية.
- 12- وتسعى الأمم المتحدة إلى توضيح ما تعنيه بالنتائج، التي يجب أن تعكس احتياجات وأولويات الجهات المانحة والبلدان المضيفة، بما في ذلك فيما يتعلق بقضايا الحماية والمساواة بين الجنسين. وتدعو خطة عام 2030 إلى اتباع نهج أطول أجلاً يشمل التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المستدامة، ويطلب من الأمم المتحدة كسر الانقسامات بين عملها الإنساني والإنمائي مع الاحتفاظ بتركيزها على السلام وحقوق الإنسان. وسيطلب ذلك التعلم من التحديات الماضية وتطوير مهارات جديدة، بما في ذلك في التحليل المشترك للمخاطر وجمع البيانات والإدارة والاستهداف. ومن بين المقترحات المحددة التي يجري النظر فيها مسألة زيادة التمويل المخصص للمنسقين المقيمين – من 100 مليون دولار أمريكي إلى 300 مليون دولار أمريكي – لتمكين المزيد من التنسيق المشترك بين الوكالات والتعبير بشكل أكثر وضوحاً عن الاحتياجات في كل بلد، وتحسين الإبلاغ عن طريق إصدار تقارير أقل عدداً وأكثر تركيزاً.

معالي السيدة فيوريل مولينيلي أرسيتونو، وزيرة التنمية والإدماج الاجتماعي، الممثلة الخاصة لصاحب الفخامة بيدرو بابو كوزينسكي، رئيس جمهورية بيرو

- 13- أشادت السيدة أرسيتونو في ملاحظاتها بتعاون البرنامج الناجح مع الجهات الفاعلة المحلية في بلدها وإقليمها. وأشارت إلى أن حكومة بيرو تشاطر الاهتمام بخطة عام 2030 الشاملة وملتزمة بقوة بتحقيق التنمية المستدامة، على النحو الذي ينعكس في أولوياتها، ووضع خطط استراتيجية متعددة القطاعات وتقديمها لأول استعراض وطني طوعي يبين بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويحدد رؤية إزاء التنمية محوراً للناس كقيلة بالأآ تترك أحداً يتخلف عن الركب.

- 14- وقد أدى الأخذ بعمليات التنسيق والسياسات الوطنية المتعددة القطاعات الفعالة إلى تسخير النمو الاقتصادي لخفض الفقر النقدي إلى النصف وتحسين مستويات المعيشة وخفض سوء التغذية المزمن بين الأطفال بأكثر من النصف، وهو ما عمل كمثال للإقليم. غير أنه على الرغم من التقدم الكبير نحو هدف التنمية المستدامة 2، لا تزال الفجوات وأوجه عدم المساواة قائمة: كان معدل الفقر معدله 14 في المائة في المناطق الحضرية ولكن 43 في المائة في المناطق الريفية، وكان معدل سوء التغذية في المناطق الجبلية والغابات أعلى ثلاث مرات من مثيله في المناطق الساحلية والمناطق الحضرية. ولم تُترجم زيادة الدخل بالضرورة إلى نظام غذائي أفضل: كان فقر الدم مشكلة كبيرة للأغنياء والفقراء على حد سواء، في حين أن زيادة الوزن والسمنة بين الأطفال ارتقعا من 17 في المائة إلى 32 في المائة بين عامي 2008 و2014. وقد حالت هذه الاتجاهات دون تحقيق ببيرو وشعبها لكامل إمكاناتهم. وقالت إن التحديات الإضافية التي تفرضها الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، التي تؤدي إلى فقدان الأرواح وتعوق التنمية، تمثل مخاطر يمكن للبرنامج، بما له من خبرة، أن يساعد البلدان على التصدي لها وتخفيف آثارها على نحو أفضل.
- 15- وأشارت إلى أن حكومة ببيرو تعمل على التغلب على النهج مجزأة ومفككة، فوضعت سياسات تعزز التحول الاجتماعي من خلال برمجة تشغيلية متكاملة متعددة القطاعات، بما في ذلك من خلال تحالف وطني للتصدي لسوء التغذية المزمن وفقر الدم ضم جميع مستويات الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الدوليين في شراكة استراتيجية مع البرنامج. وأضافت أن الابتكار يؤدي دوراً رئيسياً، سواء بالجوء إلى الهوائف الذكية والذكاء الاصطناعي في المساعدة على الوقاية من فقر الدم في مرحلة الطفولة والحد منه، أو استخدام التلفزيون من خلال الطهاة البيروفيين الشبان الذين يشجعون على اتباع نظام غذائي صحي ومستدام وشامل. وتماشى الخطة الاستراتيجية القطرية المقترحة للبرنامج للفترة 2018-2022 مع الأولويات الحكومية وتمثل تحولاً من تقديم المساعدة في حالات الطوارئ إلى تقديم دعم مبتكر متعدد القطاعات يهدف إلى تعزيز المؤسسات والاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب كأداة هامة للقضاء على الجوع.
- 16- ورداً على سؤال، قالت السيدة أرسيتونديو إن إنجازات ببيرو تحققت نتيجة التركيز على النهج المتعددة القطاعات القائمة على النتائج؛ والتنسيق القوي لأهداف قائمة على البيانات وموجهة إلى الفئات الأشد احتياجاً؛ والشرائح التي تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وكان تحسين المياه والصرف الصحي وتعزيز التخفيف من حدة الكوارث والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها تحديات كبيرة لا تزال قائمة.
- 17- وقال أعضاء المجلس إن هناك حاجة إلى التأزر في معالجة مجموعة القضايا التي يواجهها البرنامج، وإنه بما يتماشى مع خطة الإدارة، ينبغي للمبادرات القصيرة الأجل ذاتها أن تعكس الاحتياجات الطويلة الأجل. وقال أعضاء المجلس أيضاً إن من المهم ضمان أن يشمل مبدأ "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب" الأشخاص ذوي الإعاقة الذين ينبغي تمثيلهم بصورة منصفة في عملية صنع القرار ذات الصلة. كما حث أعضاء المجلس البرنامج على ضمان إدراج المساواة بين الجنسين كعنصر أساسي في جميع العمليات.
- 18- وقال الأعضاء إن هناك حاجة إلى معلومات دقيقة تستند إليها برامج التغذية، وحثوا البرنامج على العمل مع الحكومات في الحصول على الأدلة المطلوبة واعتماد نهج مبتكرة بشأن التغذية. وقال الأعضاء إن النجاح الأولي لخارطة الطريق المتكاملة واضح ولكنهم حذروا من أن هناك حاجة إلى نسبة أكبر بكثير من التمويل المتعدد السنوات غير المخصص لتمكين البرنامج من معالجة مجموعة الاحتياجات المتصلة بالتغذية وحالات الطوارئ والتنمية ومن تأدية دوره في الصففة الكبرى. وأشاروا إلى أن زيادة استخدام النهج الفعالة من حيث التكاليف مثل التحويلات القائمة على النقد، ووضع حلول مبتكرة وإعادة التنظيم الداخلي لتحسين استخدام الموارد ستؤدي إلى تيسير تحقيق ذلك الهدف. وقالوا إن تحويل الديون في البلدان الفقيرة هو مثال على الابتكار الذي يمكن أن يحقق فوائد طويلة الأجل. وسيكون من المهم الإبلاغ عن حالات النجاح لتبرير استثمارات البرنامج الممولة من أموال دافعي الضرائب؛ وينبغي أن تكون "حالات الطوارئ المنسية" دائماً جزءاً من ذلك.
- 19- وقال أعضاء المجلس إن الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها تتعاون بفعالية، وأوصوا بمواصلة العمل لاستغلال المهارات المتخصصة لكل منها. وأجمع الأعضاء على الإشادة بتفاني وشجاعة وطاقته موظفي البرنامج الذين كثيراً ما يعملون في ظروف خطيرة ومليئة بالتحديات لخدمة المستفيدين، واقتُرِح تشجيع كبار موظفي البرنامج الميدانيين على أن يصبحوا منسقين للعمل الإنساني حتى يمكن الاستفادة على أمثل وجه من خبرتهم وتجاربهم.

- 20- وقال الأعضاء إنه ينبغي أن تركز الوكالات الثلاث على معالجة الأسباب الجذرية للجوع وتعزيز التنمية المستدامة بهدف طويل الأجل يتمثل في القضاء على الحاجة إلى الاستجابة لحالات الطوارئ. وينبغي تيسير ذلك عن طريق الانخراط في العمل مع منظمات القطاع الخاص للحصول على التمويل والخبرة وتنسيقه من خلال مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي مناطق النزاع، ينبغي التركيز أيضاً على تعزيز السلام والاستقرار حيثما يمكن. بيد أن بعض الأعضاء حذروا من أن هذه الأنشطة ينبغي ألا تكون على حساب الاستجابة لحالات الطوارئ.
- 21- وأجمع أعضاء المجلس على الدعوة إلى مبدأ "تحويل الكلمات إلى أفعال" في الإصلاحات في البرنامج، ولا سيما في توجيه استثمارات أصحاب المصلحة المتعددين في تعزيز السلام والأمن الغذائي.
- 22- وأعربت الأمانة عن تقديرها للدعم الذي يقدمه المجلس وتعهدت بتطبيق توصيات الأعضاء في تنفيذ المرحلة المقبلة من الإصلاحات. وأشارت إلى أن البرنامج سيواصل السعي إلى تحقيق الكفاءات التي تُمكنه من ضخ الوفورات مرة أخرى في العمليات. وأعربت الأمانة عن امتنانها الخاص للتبرع بشاحنات ثقيلة وأوضحت أنها ستسعى إلى تطبيق ابتكارات مثل تحويل الديون. وسيشجع كبار الموظفين على التقدم بطلبات لشغل وظائف منسقي العمل الإنساني وفقاً لمفهوم "تحويل الكلمات إلى أفعال".

قضايا السياسات

تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة (2017/EB.2/2) (للموافقة)

- 23- قالت الأمانة إن عام 2017 كان عاماً من التعلم حيث قام البرنامج بتنقيح خارطة الطريق المتكاملة لمراعاة التعقيبات الواردة من المجلس والدروس المستفادة خلال المرحلة التجريبية. وكان اثنا عشر مكتباً قطرياً ينفذ إطار الخطط الاستراتيجية القطرية، بينما سيبدأ 53 مكتباً إضافياً التنفيذ في يناير/كانون الثاني 2018، وسيواصل 17 مكتباً الإطار القائم على المشروعات في عام 2018، والعمل على تحقيق الانتقال في موعد أقصاه يناير/كانون الثاني 2019. وقد أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بأن يوافق المجلس على ترتيبات الحوكمة المؤقتة والانتقالية التي تعرضها الأمانة.
- 24- وأعرب أعضاء المجلس عن رضاهم عن التقدم المحرز في عام 2017 والثقة في أن خارطة الطريق المتكاملة قد عززت قدرة البرنامج على الاستجابة لحالات الطوارئ واستخدام موارده بفعالية. ورحب الأعضاء بالإطار الزمني الممدد للتنفيذ وترتيبات الحوكمة المؤقتة التي ستمكّن البرنامج من الاستجابة بسرعة في حالات الطوارئ وضمان الرقابة من جانب المجلس، فقالوا إنه ينبغي تعميم أي تغيير مقترح على لائحة البرنامج ونظامه قبل انعقاد الدورة التي سينظر فيها المجلس في هذا التغيير بوقت كاف. وقد ساعدت العملية التشاورية المستخدمة في وضع وتحسين خارطة الطريق المتكاملة على ضمان أن تستجيب إجراءات البرنامج لأولويات واحتياجات الدول الأعضاء والجهات المانحة والحكومات المضيفة.
- 25- وأشار العديد من أعضاء المجلس إلى النقص الكبير في الموارد، ونَبهوا إلى أن نجاح خارطة الطريق المتكاملة على المستوى القطري يعتمد على التمويل الكافي. وأشاروا إلى تخفيضات التمويل غير المخصص في الفترة الأخيرة التي لم تشكل إلا 6.4 في المائة من مجموع المساهمات مقابل الهدف البالغ 30 في المائة بحلول عام 2020. ولتشجيع المساهمات الأكثر مرونة، ينبغي أن يصف البرنامج استخدامه للأموال غير المخصصة في تقارير الأداء السنوية المقبلة وأن يقدم أدلة على مكاسب الكفاءة والفوائد الأخرى للتمويل غير المخصص.

- 26- وتشتمل مجالات خارطة الطريق المتكاملة التي تتطلب المزيد من التنقيح على تحديد أولويات الاحتياجات، وإدارة المخاطر وتخفيف أثرها، واستهداف المستفيدين، والشراكات، والرصد والتقييم. وطلب الأعضاء إجراء تحليل للقيمة المضافة التي تحققها أنشطة البرنامج مقارنة بالأنشطة التي تضطلع بها الوكالات الأخرى؛ وتقييم لتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة ونتائجها على المستوى القطري والإقليمي والمؤسسي بحلول عام 2020، مع التركيز على المواءمة بين الخطط الاستراتيجية القطرية والأولويات القطرية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وتوضيح دور المكاتب الإقليمية في تصميم وتنفيذ وتمويل الخطط

الاستراتيجية القطرية. وبالإضافة إلى ذلك، قالوا إنهم يتطلعون إلى استخدام البوابة الإلكترونية القادمة كمصدر للمعلومات المتعلقة بالميزانية والمعلومات الأخرى والمنصة التي تديرها الأمانة لتوصيل تعليقاتهم ومتطلباتهم واقتراحاتهم.

27- وشكرت الأمانة المجلس على مدخلاته ودعمه، وأعدت تأكيد التزامها بتوليد الأدلة وبناء الثقة لتشجيع الجهات المانحة على زيادة المساهمات غير المخصصة، مع ملاحظة أن الجهات المانحة كثيراً ما تخصص الأموال نتيجة الشروط المسبقة والسياسات الحالية. وأشارت إلى أن إطار الخطة الاستراتيجية القطرية تربط أهدافاً طويلة الأجل بأنشطة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، ومن ثم يتيح فرصاً للجهات المانحة لتقديم مساهمات أكثر مرونة ومتعددة السنوات، وأن بعض الجهات المانحة تقوم بتكييف سياساتها للاستفادة من تلك الفرص. غير أن أولوية البرنامج تتمثل في جمع الأموال لتنفيذ إطار الخطط الاستراتيجية القطرية بصرف النظر عن درجة التخصيص. وأكدت الأمانة أن المكاتب الإقليمية يمكن أن تدير وتتسلم المساهمات للعمليات الإقليمية. وأوضحت أيضاً أن اختيار التحويلات القائمة على النقد وطرائق التحويل الأخرى يستند إلى السياق وتقييمات السوق المحلية والأوضاع الأخرى. وأشارت الأمانة إلى أنها تعمل مع البلدان على إدارة عبء العمل لدورات المجلس المقبلة.

سياسة الاستعداد للطوارئ (2017/EB.2/3) (للموافقة)

28- أشارت الأمانة إلى أن سياسة الاستعداد للطوارئ جاءت نتيجة مشاورات عديدة، فأكدت أنها تعكس الحاجة إلى أن تحتوي على مجموعة من القضايا والمسؤوليات في إدارة الصدمات. وهي تنطوي على نهج متماسك للاستعداد للطوارئ على مستوى المؤسسة والمكاتب القطرية وتعكس التزام البرنامج بالعمل الجماعي والعائدات الموجبة على الاستثمارات. ومن شأن المواءمة الدقيقة للمبادرات على المستوى الوطني مع الاحتياجات القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية أن يحقق أقصى قدر من الكفاءة، وستمكن الأحكام الخاصة بأفرقة الاستجابة السريعة البرنامج من الاستجابة بفعالية لحالات الطوارئ عندما تنشأ.

29- ورحب المجلس بالسياسة، وقال الأعضاء إنها تسعى إلى ضمان عوائد الاستثمار. وقال أعضاء المجلس إن التخطيط الذي يركز على المخاطر ينبغي أن يكون مركزياً في الانتقال من الاستجابات للطوارئ في مرحلة لاحقة إلى المبادرات الاستباقية التي تعزز التنمية المستدامة، وحثوا البرنامج على جمع تمويل غير مخصص متعدد السنوات يمكن استثماره بشكل إيجابي. وأوصى العديد من الأعضاء بوضع معايير مرجعية لضمان الكفاءة. وأثنى المجلس على الأحكام المتعلقة بتعيين وتدريب الموظفين كأخصائيين في مجال الاستعداد للطوارئ تمثيلاً مع النهج المتكامل لإدارة الموارد البشرية. ومن الضروري أن يماشى عمل البرنامج في هذا المجال مع الاحتياجات على المستوى الوطني، ولا سيما فيما يتعلق بتدريب الأخصائيين الوطنيين، والتنسيق مع المبادرات الدولية. ووافق أعضاء المجلس على التركيز على تمكين المرأة وإدراج الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكنهم أوصوا بأن يكون الهدف النهائي هو إحداث تحول بين الجنسين. وينبغي رصد الآثار المالية للسياسة المحدثة بانتظام.

30- ولاحظ أعضاء المجلس أن وجود نظام فعال للرد السريع سيؤدي إلى زيادة الكفاءة وقالوا إن هناك حاجة إلى ضمان التقيد بمبادئ الإنسانية وجعل المساءلة والاستدامة والعلاقات بين العمل الإنساني والإنمائي عناصر أساسية في السياسة. وأشادوا بالطابع التعاوني للسياسة: سيؤدي العمل مع مجموعات الأمم المتحدة ومع الجهات الفاعلة الدولية والمحلية إلى زيادة الكفاءة على الأجل الطويل، ولا سيما في منع ازدواجية الجهود. ومن شأن الاستثمارات الرامية إلى تحسين نظم الاستعداد الوطنية أن تؤدي إلى الملكية الوطنية وأن تعزز استخدام تقييمات المخاطر المتعددة الأخطار؛ وفي هذا الصدد، سيكون إشراك منظمات القطاع الخاص ضرورياً. وقال العديد من أعضاء المجلس إن هناك حاجة متزايدة إلى آليات استجابة تتكيف مع البيئات الحضرية، التي تستأثر بنسبة متزايدة من الاحتياجات.

31- وشكرت الأمانة المجلس على دعمه، مشيرة إلى أن وثيقة السياسة ستظل عملاً جارياً لضمان أن تكون حديثة. وأشارت إلى أنه يجري حالياً تدريب أخصائيين محليين، وأن البرنامج يدرك أنه يحتاج إلى الاحتفاظ بقائمة كاملة للموظفين المدربين على الاستجابة لحالات الطوارئ تضم كبار الموظفين والموظفين المبتدئين الذين يتدربون بنشاط لخلافة زملائهم الكبار. وأكدت الأمانة للمجلس أن توصياته بشأن التمويل ستنفذ وأن التخطيط للاستجابات في السياقات الحضرية يجري بالفعل.

تقرير مرحلي عن التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما (2017/EB.2/4) (للنظر)

- 32- قدمت الأمانة التقرير المرحلي عن التعاون بين الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما، بما في ذلك الجهود المبذولة على المستوى القطري والإقليمي والعالمي. وأشارت إلى أن التقرير قد نوقش في الاجتماع المشترك للجنتي البرنامج والمالية في منظمة الأغذية والزراعة، وسيعرض على مجلس المنظمة والمجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ديسمبر/كانون الأول.
- 33- ورحب أعضاء المجلس بالتقرير وشددوا على قيمة التعاون في مواجهة الأزمة الإنسانية الحالية غير المسبوقة. وأشادوا بالدعم رفيع المستوى للتعاون الذي تجلى في الزيارة الميدانية الأخيرة التي قام بها رؤساء الوكالات الثلاث إلى إثيوبيا، وأعربوا عن تقديرهم لحالات التعاون العديدة الموصوفة في التقرير، ولا سيما على المستوى القطري.
- 34- وقال الأعضاء إنه يمكن تعزيز التقرير بإدراج تحليل منهجي للتعاون والممارسات الجيدة والتحديات والدروس المستفادة في الوقت الحالي. وأشاروا إلى أنه يمكن قياس أثر التعاون كمياً باستخدام مجموعة من المؤشرات التي يجري وضعها بصورة مشتركة، وقيل إن التعاون يجب أن يكون وسيلة لزيادة الكفاءة والفعالية وليس غاية في حد ذاته.
- 35- وقال بعض الأعضاء إن من المهم الإبقاء على حدود واضحة بين أدوار الوكالات الثلاث. وشجع أعضاء آخرون الوكالات الثلاث على البحث عن فرص لتوسيع مجال التعاون مع الوكالات الأخرى، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية.
- 36- وتم الترحيب بالاجتماع المشترك غير الرسمي للأجهزة الرئاسية للوكالات الثلاث، ولكن اقترح أن تشارك الدول الأعضاء بشكل أكبر في التخطيط للاجتماع المقبل وأنه يجب تخصيص ما يكفي من الوقت للأسئلة والأجوبة.
- 37- وشكرت الأمانة أعضاء المجلس على تعليقاتهم. وستواصل الأمانة العمل مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على تعزيز التقرير. وفيما يتعلق بالتعاون الموسع بين الوكالات التي توجد مقارها في روما وهينات الأمم المتحدة، كانت هناك أمثلة عديدة مثل تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم والمجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي. ومن الأمثلة على التعاون الفعال للغاية هو برنامج مشترك متعدد البلدان لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية الوارد وصفه في الفقرة 13 من التقرير. وهو يجسد الممارسات الجيدة في التخطيط المشترك، وتستخدمه نائبة الأمين العام كنموذج للشراكة في العمل في منطقة الساحل. وسوف تتوقف هذه الشراكة في أبريل/نيسان 2018، بسبب نقص التمويل.

تحديث عن خطة تنفيذ سياسة التغذية (2017/EB.2/5) (للنظر)

- 38- قدمت مديرة شعبة التغذية تحديثاً إلى المجلس بشأن خطة تنفيذ سياسة التغذية في البرنامج وعرضت التكاليف التقديرية لتنفيذ السياسة. وأشارت إلى أنه تمسحياً مع دعوة المجتمع العالمي المعني بالتغذية لزيادة الاستثمار في التغذية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ستكون تكاليف تنفيذ السياسة الحالية أعلى من تكاليف تنفيذ السياسة السابقة.
- 39- ورحب أعضاء المجلس بالنظرة العامة التفصيلية للتقدم المحرز في التنفيذ، وأعربوا عن دعمهم للأولويات المحددة في خطة التنفيذ. وأشاروا إلى أن تقديرات التكاليف البالغة 92 مليون دولار أمريكي لم تشمل الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج التغذية، ولكنها تمثل بدلا من ذلك التكاليف الإضافية اللازمة لبناء الأدلة والقدرات والنماذج التشغيلية والدعم المطلوب لتنفيذ الأنشطة النابعة من السياسة.
- 40- وأثنى الأعضاء على إجراءات البرنامج استناداً إلى تقييم سياسة التغذية السابقة، وركزوا بشكل أكبر على إدارة المخاطر وتخفيف أثرها وتحويل التركيز العام إلى النتائج على المستوى الميداني. ورحبوا أيضاً بدمج تخطيط القوى العاملة المعنية بالتغذية، مما يؤكد الحاجة إلى خبراء التغذية ذوي الخبرة والمهارات لمعالجة مسائل التغذية والعمل في شراكات على نحو فعال – وخاصة في حالات النزاع. ولاحظ الأعضاء أن التثقيف التغذوي لكل من الموظفين والمستفيدين سيكون أساسياً للاستفادة من جميع البرامج لتحسين التغذية. وأشاروا في هذا الصدد إلى أهمية التغذية المدرسية في تحقيق أهداف سياسة التغذية على الرغم من أنها لم تدرج في خطة التنفيذ، وكذلك إلى أهميتها في تلبية الاحتياجات التغذوية للأطفال في سن المدرسة. وشدد الأعضاء

على أهمية وضع استراتيجية لتعبئة الموارد لجمع المستوى الكبير من التمويل المطلوب وطلبوا المزيد من المعلومات عن الطريقة التي سيحدد بها البرنامج أولويات برامجه في حالة حدوث نقص في التمويل.

41- ورداً على الأسئلة، أوضحت المديرية أنه تم إعداد خطة للرصد والتقييم لتتبع التقدم في التنفيذ وأن هناك استراتيجية قائمة لتعبئة الموارد ويمكن تقديم معلومات عنها في أحد اجتماعات مجموعة أصدقاء التغذية في البرنامج. وسلطت الضوء على أن الشراكة المعنية بالمساواة بين الجنسين والشراكة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، على سبيل المثال من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي، أساسيتان لتنفيذ السياسات. وأعربت عن موافقتها على أن التغذية في سياقات الطوارئ تحتاج إلى توسيع القدرات، وأكدت من جديد أن البرنامج ملتزم بتطبيق البحوث والأدلة لضمان أن تحقق برامج التحويلات القائمة على النقد نتائج إيجابية في مجال التغذية.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

بيان القائمة دال بشأن الرقابة

42- رحب أعضاء القائمة دال، في بيانهم بشأن قضايا الرقابة، بالتطورات الأخيرة في وظيفة الرقابة في البرنامج، وكرروا الطلبات التي تدعو إلى مواصلة المشاورات الفصلية بشأن مسائل الرقابة؛ وتقديم معلومات أكثر انتظاماً وشمولاً عن التحقيقات المحددة، بما في ذلك النتائج والمتابعة؛ وتوضيح الأطر الزمنية والمسؤوليات ذات الصلة بتحسين إدارة المخاطر المؤسسية والضوابط الداخلية؛ والتقييم الذاتي من قبل لجنة مراجعة الحسابات؛ وإدراج عمل مكتب المفتش العام في مكافحة التدليس في التقارير المنتظمة المقدمة إلى المجلس؛ وتقديم تحديثات منتظمة بشأن التحسينات الجارية لعملية الاستعراضات الاستباقية للنزاهة؛ وإدراج ردود الإدارة في تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة وتقارير مراجعة الحسابات. وأشادوا بالتحسينات التي أدخلت مؤخراً على اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات والجهود التي تبذلها المفتشة العامة الجديدة لإعطاء الأولوية لعمليات التفتيش، وطلبوا أيضاً من المفتشة العامة أن تستكشف إمكانية تقديم رأي ضمان إيجابي في بيان الضمان السنوي، على النحو الذي أوصت به لجنة مراجعة الحسابات.

43- وأعدت الأمانة تأكيد التزامها بتلبية الطلبات المذكورة أعلاه، وقدمت معلومات حديثة إلى المجلس بشأن التقدم المحرز مؤخراً في الجهود التي تبذلها لتحقيق ذلك. غير أن مكتب المفتش العام يفتقر حالياً إلى الموارد اللازمة لتوفير ضمان إيجابي. وستناقش لجنة مراجعة الحسابات نموذجاً للتقييم الذاتي في اجتماعها المقرر عقده في ديسمبر/كانون الأول 2017.

خطة البرنامج للإدارة (2018-2020) (2017/EB.2/6) (للموافقة)

44- عرضت الأمانة أبرز معالم الخطة. كان التمويل المتوقع لعام 2017 قدره 6 مليارات دولار أمريكي؛ والفجوة المتوقعة بين المتطلبات والإيرادات في عام 2018 قدرها 35 في المائة، منخفضة من 40 في المائة في عام 2017؛ وظلت ميزانية دعم البرامج والإدارة دون تغيير عند 335 مليون دولار أمريكي، ولكن تم عرضها بطريقة جديدة لتوضيح الروابط بين الموارد والنتائج؛ ومن شأن خفض معدل تكاليف الدعم غير المباشرة إلى 6.5 في المائة أن يحرر مبلغاً إضافياً قدره 25 مليون دولار أمريكي للمستفيدين؛ وسيتم تخصيص أموال من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة للمبادرات المؤسسية الحاسمة، وحساب الاستجابة الفورية وصندوق رفاه الموظفين؛ واقترحت الأمانة توسيع نطاق أحكام التأمين الذاتي لتشمل جميع خسائر السلع الأساسية حتى وقت التسليم إلى المستفيدين أو الشركاء المتعاونين.

45- ورحب أعضاء المجلس بالوضع المالي القوي المذكور في خطة الإدارة – وهو أول وضع مالي يعكس الابتكارات التي أدخلت في إطار خارطة الطريق المتكاملة – وطريقة عرض الوثيقة التي تتسم بمزيد من الشفافية. وحث الأعضاء الأمانة على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز الكفاءة، وتوفير أقصى قدر من الدعم للمستفيدين، وتوضيح معايير ترتيب الأنشطة حسب الأولوية، وجذب التمويل الأكثر مرونة والمتعدد السنوات وتوسيع قاعدة الجهات المانحة. وعلى وجه الخصوص، تطلع الأعضاء إلى رؤية نتائج تجربة عام 2018 بشأن تعبئة الموارد من الأفراد وطلبوا معلومات إضافية عن برنامج الأشخاص المؤثرين وسندات التأثير الإنساني. وأشاروا إلى أن جهود جمع الأموال يجب أن تولد أموالاً أكبر بكثير من تكلفتها.

- 46- وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للمقترحات الواردة في الخطة، بما في ذلك تخصيص أموال حساب تسوية دعم البرامج والإدارة للمبادرات المؤسسية الحاسمة؛ وطلب بعض الأعضاء توضيحاً للفرق بين تمويل النفقات المتكررة مقابل النفقات غير المتكررة؛ وتساءل آخرون عن سبب استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة بدلاً من موارد ميزانية دعم البرامج والإدارة لرفاه الموظفين. وقال الأعضاء أيضاً إن من المهم ضمان أن يوفر معدل تكاليف الدعم غير المباشرة المخفض تمويلًا كافيًا لوظائف الإدارة في البرنامج وأنه يتمشى مع أحكام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات بشأن التنسيق.
- 47- وأعرب العديد من الأعضاء عن قلقهم إزاء الأثر المحتمل لنقص الميزانية على بناء القدرة على الصمود، قائلين إنه على الرغم من أن الجهود الرامية إلى إنقاذ الأرواح لا تزال هي الأولوية، فإن بناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع يخففان مخاطر النزاع ويساعدان على الحد من الهجرة. وكانت هناك شواغل أيضاً إزاء تخفيض المساعدة المقدمة من البرنامج في بعض البلدان ومخاطر تشوهات السوق الناجمة عن زيادة استخدام التحويلات القائمة على النقد والمشتريات المحلية.
- 48- وطُرحت أسئلة محددة بشأن وضع سياسة لضمان إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع برامج البرنامج.
- 49- ورداً على الأسئلة، أكدت الأمانة أن المعدل الجديد لتكاليف الدعم غير المباشرة يتمشى مع أحكام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وستقدم معلومات عن سندات الأثر الإنساني في أوائل عام 2018 إلى جانب مقترحات لمبادرات مؤسسية حاسمة في المستقبل لينظر فيها المجلس. وستبدأ الجهود الرامية إلى جمع الأموال من الأفراد بجمع بيانات أساسية وبناء "صورة" البرنامج. وفيما يتعلق بمخاطر تشوه التحويلات القائمة على النقد الأسواق، أكدت الأمانة من جديد التزامها باختيار طرائق التحويل التي تتلاءم مع سياق البرامج وأهدافها.

الاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات (2017/EB.2/7) (للموافقة)

- 50- لاحظ أعضاء المجلس مع الارتياح أن الاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات تعكس التغييرات المتفق عليها أثناء المشاورات وفي المناقشة التي دارت مع لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة، ملاحظين بصفة خاصة أنها مددت "فترات عدم الارتباط السابقة للتعيين" لأعضاء لجنة مراجعة الحسابات السابقين وأعضاء المجلس التنفيذي والموظفين السابقين في البرنامج، وأنها تنص على تعويض أعضاء لجنة مراجعة الحسابات مقابل الاضطلاع بمسؤولياتهم وغيّرت تشكيل فريق الاختيار ليتألف من خمسة أعضاء من المجلس التنفيذي، واحد من كل قائمة انتخابية، وأن هذه الأحكام تتماشى فيما يبدو مع أفضل الممارسات المتبعة في منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وأعرب أعضاء المجلس عن ثقتهم في أن الاختصاصات المحدثة ستدعم الضوابط الداخلية في البرنامج وتضمن سلامة أنشطته.
- 51- ورداً على الأسئلة، طمأنت الأمانة المجلس إلى أن عملية اختيار أعضاء لجنة مراجعة الحسابات الجدد راسخة وأن الأحكام المتعلقة بالتعويض تتماشى مع أفضل الممارسات في الأمم المتحدة.

تقارير التقييم

تقرير تجميعي عن تقييمات العمليات (2016-2017) (2017/EB.2/8) (للنظر)

- 52- عرضت الأمانة الوثيقة بشيء من التفصيل، لافتة الانتباه إلى التوصيات ومشيرة بصفة خاصة إلى أن القائمين بالتقييم قد سجلوا أدلة تقيد بأن القيود على التمويل المخصص قد قيدت تنفيذ بعض العمليات.
- 53- ورحب المجلس بالوثيقة، ولاحظ الأعضاء أنها تغطي نطاقاً تمثيلاً للعمليات وتعكس التحسينات في العديد من مجالات النشاط. وقال الأعضاء إن عمليات البرنامج أخذت في التحسن من حيث التصميم والمواءمة مع الأهداف الوطنية، وأن الاستهداف فيها أكثر دقة وأنها أكثر كفاءة في استخدام الموارد. ولاحظ الأعضاء بارتياح تزايد الاهتمام بالقضايا الجنسانية في مرحلة التصميم، وتحويلات الموارد، وزيادة الدعم في المراحل الأولى وبناء القدرات في الأنشطة المتصلة بمبادرة القضاء على الجوع. كما أن الرصد والتقييم يتحسنان، وكانت الشراكات فعالة بشكل واضح. وأعرب الأعضاء عن سرورهم الخاص برؤية أدلة على تطور

النموذج التشغيلي للبرنامج من تقديم المساعدة الغذائية مباشرة إلى الوساطة في حلول الجوع التعاونية؛ حيث كان ذلك مهماً فيما يتعلق بالخطط الاستراتيجية القطرية.

54- وحذر بعض الأعضاء من أن أوجه الضعف المختلفة كانت على الرغم من ذلك واضحة: فهناك حاجة واضحة إلى مزيد من الاتساق الداخلي، وكان للثغرات في التمويل آثار سلبية في عدد من السياقات التشغيلية. وطلب أعضاء المجلس توضيحات بشأن ما إذا كانت الدروس الستة الواردة في الوثيقة نتيجة للتقرير التجميعي الأخير للتقييمات أو ما إذا كانت قد استمدت من التقييمات السابقة. وحث بعض الأعضاء البرنامج على دراسة الحواجز الجنسانية الهيكلية وتعزيز رصدها وبناء القدرات بهدف الاسترشاد بها في العمليات في المستقبل. وقال الأعضاء إن التقييمات ينبغي أن تستند إلى نموذج متسق وأن تقدم المزيد من البيانات عن الحصائل، وأن يعاد تقييم إدارة البيانات.

55- وشكرت الأمانة المجلس على دعمه ومشورته. وأكدت مديرة التقييم أن الدروس الست المستمدة من هذه المجموعة من التقارير تكرر أيضاً الدروس الرئيسية المستمدة من التقارير السابقة. وقالت إن مكتب التقييم يتعزم أن يقدم في السنوات القادمة أنواعاً مختلفة من تقارير التقييم لتعكس مجموعة الأدلة الناجمة عن تدخلات البرنامج في سياق خارطة الطريق المتكاملة والتقييمات اللامركزية. وأشارت إلى أن مكتب التقييم يسعى إلى إشراك الحكومات في مرحلة تصميم المشروعات والعمل مع منظمات القطاع الخاص للاستفادة من الموارد والخبرات؛ وسيكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب جزءاً هاماً من هذا النهج. ووافقت الأمانة على أن تناول القضايا الجنسانية ينبغي أن يركز على التحول لا الإبلاغ الإحصائي: يقوم 18 مكتباً قطرياً بالفعل بتجريب برنامج يُحدث تحولاً بين الجنسين بما يتماشى مع خارطة الطريق المتكاملة. وتعددت الأمانة بإبقاء المجلس على علم بالتطورات في التقييمات ونظام الخطط الاستراتيجية القطرية من خلال مشاورات غير رسمية.

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

56- أوضح المدير الإقليمي استجابات البرنامج لحالات الطوارئ الأخيرة والمبادرات الرامية إلى تحسين توليد الأدلة لإعداد البرامج والنهج الابتكارية الأخرى التي يجري تنفيذها في الإقليم.

57- وأشار إلى أن البرنامج قام بدور تنسيقي استجابة للكوارث الطبيعية الأخيرة التي وقعت في بلدان منطقة الكاريبي التي لا يوجد فيها حضور للبرنامج؛ ونشر أجهزة الاتصالات واضطلع بأنشطة لوجستية وقدم خبراته في مجال الخدمات لمساعدة مجموعة واسعة من الشركاء من الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛ وحفز تدخلات الاستجابة السريعة والإنعاش المبكر. وأضاف أن الانتقال إلى إعادة الإعمار على الأجل الطويل سيتطلب تنسيقاً مستمراً وشراكات فعالة.

58- واستطرد قائلاً إن هناك ثلاث مبادرات حديثة لتوليد الأدلة تهدف إلى تحديد التحديات ووضع حلول وتوثيق الممارسات الجيدة: أظهر تحليل كمي أجري ضمن دراسة تجريبية مشتركة بين البرنامج واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الأثر الاقتصادي للعبء المزدوج لسوء التغذية على الإنتاجية والتعليم والصحة، وذلك من خلال منهجية من المقرر توسيع نطاقها وتطبيقها في بلدان أخرى وإتاحتها كأداة للجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني التي تعمل من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة 2؛ وأظهرت دراسة مشتركة مع منظمة الدول الأمريكية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والمنظمة الدولية للهجرة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الروابط بين تغير المناخ والأمن الغذائي والهجرة، والحاجة إلى استثمارات طويلة الأجل؛ وحددت مبادرة ثالثة، بشأن الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، مجالات التركيز للابتكار والاستثمار.

59- وقد حددت الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها سبلاً لتعزيز التعاون فيما بين الوكالات على المستويين الإقليمي والقطري استناداً إلى التحليل والحوار مع الحكومات. وقد وقع البرنامج مذكرة تفاهم مع منظمة الأغذية والزراعة ويتطلع إلى توقيع مذكرة تفاهم أخرى مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مع تركيز الجهود الأولية على توثيق أفضل ممارسات التعاون.

60- وأثنى أعضاء المجلس على الاستجابات التشغيلية للبرنامج، ورحبوا باستثماره في توليد الأدلة للاسترشاد بها وضع البرامج في المستقبل وسألوا كيف يمكن أن يؤثر إصلاح الأمم المتحدة على حضوره الإقليمي.

61- وقال المدير الإقليمي إن الإصلاح يهدف إلى ضمان عمل منظومة الأمم المتحدة بشكل فعال في كل بلد، وكرر من جديد أن حضور البرنامج سيتطور استناداً إلى تقييمات البلدان الذاتية لاحتياجاتها. وأشار إلى أن البرنامج استفاد من أنشطته الأخيرة في منطقة الكاريبي، وأنه يعمل مع الجهات المانحة لتعزيز قدرات الاستجابة لحالات الطوارئ، وتقييم المشتريات وتعزيز الحماية الاجتماعية. وأوضح أن الشراكات مع اليونيسف والبنك الدولي وجهات أخرى ستظل أساسية، في حين أن الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها ستعزز تعاونها على جميع المستويات.

الخطة الاستراتيجية القطرية لبيرو (2018-2022) (2017/EB.2/9) (للموافقة)

62- قالت المديرية القطرية إن الخطة الاستراتيجية القطرية تستند إلى أربع سمات رئيسية لبيئة عمل البرنامج في بيرو: التزام الحكومة بالقضاء على الجوع وسوء التغذية، بأهداف يتعين تحقيقها في عام 2021؛ ونجاح حركة تذوق الطعام في إشراك الشباب في الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع؛ وضعف البلد أمام الكوارث الطبيعية؛ وحملة الحكومة لإشراك المجتمع كله في القضاء على الجوع. وسيقوم البرنامج، من خلال الخطة الاستراتيجية القطرية، بإدخال واختبار ابتكارات يمكن نشرها في بلدان أخرى متوسطة الدخل.

63- ورحب أعضاء المجلس بالخطة الاستراتيجية القطرية، فأثنوا على تحول البرنامج من تقديم المساعدة التقنية في مجالات محددة إلى دعم الحكومة في صنع القرار والاستثمارات وتصميم السياسات وهي تتبع نهجها بشأن المجتمع بأسره في القضاء على الجوع. وأشار الأعضاء إلى أن معدلات الفقر لا تزال مرتفعة في بعض المناطق، فأعربوا عن سرورهم لأن الخطة الاستراتيجية القطرية تعطي الأولوية للمجتمعات والمجموعات الضعيفة، بما في ذلك النساء. وبالنظر إلى أن 59 في المائة من السكان يعيشون في مناطق ضعيفة للغاية أمام الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، فإن دعم البرنامج لتطوير أدوات التخفيف من آثار الكوارث والاستجابة لها كان ذا قيمة كبيرة أيضاً.

64- وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لتركيز الخطة الاستراتيجية القطرية على جمع البيانات وتوليد الأدلة وتوثيق الدروس المستفادة؛ وتعزيزها للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ واستخدامها للقدرات الوطنية – بما في ذلك مبادرة الطهارة من أجل القضاء على الجوع – مع إمكانية تقاسمها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشجعوا البرنامج على تعزيز تعاونها مع القطاع الخاص.

65- وفي حين تعزز الخطة الاستراتيجية القطرية النظم الغذائية القائمة على الإنتاج المحلي للمحاصيل كوسيلة لبناء الأمن الغذائي والقدرة على الصمود، قال بعض الأعضاء إنه كان يمكن التعبير عن ذلك بشكل أكثر وضوحاً. كما تم إبراز التحدي المتمثل في العمل في البلديات العديدة والمنتشرة.

66- ورداً على النقاط التي طرحت، شددت المديرية القطرية على أهمية شركاء البرنامج من القطاع الخاص، ليس بوصفهم مصادر للتمويل فحسب، بل وأيضاً كمنتجين للأغذية والأغذية المقواة، ومقدمين لخدمات الاتصالات والخدمات المالية، ومستشارين لتيسير التنفيذ. ولتجنب تجزؤ الأنشطة، عمل البرنامج مع الحكومة الوطنية والمحلية على استهداف المناطق ذات أكبر الاحتياجات، وذلك باتباع نهج مستخدم في بلدان أخرى من البلدان المتوسطة الدخل المتأثرة بظاهرة النينيو.

الخطة الاستراتيجية القطرية لغواتيمالا (2018-2021) (2017/EB.2/10) (للموافقة)

67- عرض المدير القطري البرنامج الخطة الاستراتيجية القطرية الأولى للبرنامج في غواتيمالا، وهي بلد متوسط الدخل يشهد مستويات عالية من عدم المساواة والضعف أمام تغير المناخ، حيث يعاني من الفقر أكثر من ثلثي مجموع السكان و80 في المائة من الشعوب الأصلية. وكان الهدف الشامل للخطة الاستراتيجية القطرية هو تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي لصالح 687 000 مستفيد من خلال نهج برنامجي متكامل. وحدد استعراض استراتيجي شامل للقضاء على الجوع، شمل مشاورات وحلقات عمل مع الحكومة والشركاء غير الحكوميين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وهيئات الأمم المتحدة، خمسة مجالات ذات أولوية للتعاون، تم التعبير عنها من خلال الحصائل الاستراتيجية الخمس للخطة الاستراتيجية القطرية، وتركز

على المجالات التي ستؤدي فيها المزايا النسبية للبرنامج إلى تحفيز جهود غواتيمالا الرامية إلى تسخير إمكاناتها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

68- ورحب أعضاء المجلس بمواءمة الخطة الاستراتيجية القطرية مع الأولويات والخطط الوطنية، وأثنوا على تركيزها الاستراتيجي على المناطق الريفية والنساء والأطفال والسكان الأصليين كوسيلة للوصول إلى أكثر الناس تخلفاً عن الركب، بما يتماشى مع خطة عام 2030 والالتزامات الأخرى. ومن شأن إدماج الاعتبارات الجنسانية وتغيير المناخ كعنصرين شاملين عبر جميع الحصائل الاستراتيجية أن يتصدى بفعالية للمعوقات الرئيسية التي يواجهها السكان الذين يتسمون بتفاوت حاد بين الجنسين والدخل ويعانون من ضعف شديد أمام آثار تغيير المناخ. وأشاد الأعضاء بإدماج شراكات قوية ومحددة الأهداف على مختلف المستويات، قائلين إن غواتيمالا تقدم مثلاً جيداً على الطريقة التي يمكن أن يؤدي بها التعاون بين الوكالات، وخاصة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، إلى تعزيز المكاسب المستدامة من خلال دعم سلاسل القيمة والشراء المحلي والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ كما أنها نموذج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال مبادرات مع شركاء إقليميين مثل البرازيل وشيلي وكولومبيا وبيرو في مجالات من قبيل الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والحد من الفقر والحد من سوء التغذية. وأعرب أحد الأعضاء عن قلقه إزاء عدم ذكر مبادرة التعاون المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمكسيك وعنوانها "أمريكا الوسطى الخالية من الجوع" في وثيقة الخطة الاستراتيجية القطرية، قائلاً إنها برنامج ناجح استفادت منه غواتيمالا والعديد من البلدان الأخرى وتُكمل بقوة الشراكات مع بلدان أخرى في المنطقة.

69- ورحب المدير الإقليمي بتعليقات المجلس ودعمه، فأكد أن البرنامج سيسعى إلى إدماج مبادرة أمريكا الوسطى الخالية من الجوع في أنشطته في غواتيمالا.

الحافظة الإقليمية لشرق ووسط أفريقيا

70- قدمت المديرية الإقليمية عرضاً عاماً عن الأمن الغذائي والنزوح في أفريقيا الشرقية والوسطى، وتحديثاً عن الوضع في بوروندي وجنوب السودان، والجفاف في القرن الأفريقي. وأشارت إلى أن الاحتياجات الإقليمية قد زادت، مدفوعة بتدهور الأمن الغذائي في بوروندي والصومال وجنوب السودان.

71- وقد مدد البرنامج إعلان حالة الطوارئ من المستوى 3 لجنوب السودان. وتم توسيع نطاق المساعدة بشكل هائل في عام 2017 أدى إلى الوصول إلى 4.6 مليون شخص، وتجنب المجاعة، ولكن وصل عدد الأشخاص الذين كانوا في حالة طوارئ من المستوى 4 وفقاً للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي إلى ضعف ما كان عليه في عام 2016، وهناك 25 000 شخص يواجهون كارثة في بلدين اثنين.

72- وقد زاد عدد اللاجئين في الإقليم بنسبة 21 في المائة مقارنة بعام 2017، وتستضيف أوغندا أكبر عدد من اللاجئين في أفريقيا، في حين أدت فجوات التمويل إلى أن يخفض البرنامج الحصص الغذائية في ستة بلدان.

73- واستمرت الاستجابة للجفاف في إثيوبيا وكينيا، حيث وصلت التحويلات النقدية إلى 1.6 مليون شخص في كينيا. ويجري النظر في التحويلات النقدية وتوسيع شبكات الأمان في إثيوبيا. وقد تم الحيلولة دون وقوع مجاعة في الصومال بفضل زيادة المساعدة بمقدار خمسة أضعاف، إلا أن هناك 3.1 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويعتمد 770 000 شخص نازح داخلياً على المساعدة.

74- وفي بوروندي، أدى ارتفاع انعدام الأمن الغذائي إلى جانب نقص التمويل إلى أن يقدم البرنامج نصف حصص غذائية إلى أقل من 500 000 شخص من أصل 2.6 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. كما أن السكان العائدين المتزايد عددهم يعانون من الضعف أيضاً.

75- ويجري تنفيذ مشروعات مبتكرة لتحسين سلسلة الإمدادات في كينيا، وتعزيز التنوع الغذائي في إثيوبيا ومكافحة سوء تغذية الأطفال في بوروندي. ويجري تصنيع مستحضر SuperCereal Plus لبرامج البرنامج في جميع أنحاء شرق أفريقيا في إطار إحدى المبادرات في رواندا.

- 76- وطلب أعضاء المجلس توضيحاً عن الحالة في إريتريا ورواندا فيما يتعلق بإنتاج البسكويت المقوى المقترح في إثيوبيا وكيفية استخدام التمويل المخصص وغير المخصص على المستوى القطري.
- 77- وأوضحت المديرة الإقليمية أنه لم يتم إجراء أي تقييم للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في رواندا. ولم يصدر تصريح بشأن نشر تقييم الأمن الغذائي الذي أجري في إريتريا قبل عامين. وبدت الحالة في إريتريا دون تغيير، على الرغم من أن هطول الأمطار قد تحسن في الفترة الأخيرة.
- 78- ولاحظ نائب المدير التنفيذي التعليق الخاص بإبراز صورة التمويل، مؤكداً للمجلس أن نظم الإبلاغ الجديدة للبرنامج ستيسر تقديم معلومات عن الإنفاق المخصص وغير المخصص.

تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لجنوب السودان (2011-2016)، ورد الإدارة عليه (2017/EB.2/11) (للنظر)

- 79- عرضت مديرة التقييم المعالم الرئيسية لتقييم الحافظة القطرية لجنوب السودان. وأشادت بالأسلوب التعاوني الذي تحلى به الشركاء في جنوب السودان والموظفون في المكتب القطري والمكتب الإقليمي والمقر الذين يسروا التقييم على الرغم من الظروف البالغة الصعوبة في جنوب السودان.
- 80- وشكرت الإدارة مكتب التقييم وأعربت عن تقديرها للمستوى الرفيع للتقرير الذي استُرشد به في إعداد الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة وسيساعد في توجيه نهج البرنامج في جنوب السودان على مدى السنوات الأربع القادمة. وأكدت الإدارة أنها قبلت جميع توصيات التقييم الخمس واتخذت إجراءات بشأنها.
- 81- ورحب أعضاء المجلس بالتحليل التفصيلي والنتائج الإيجابية عموماً لتقرير التقييم، ولاحظوا مع التقدير المهمة المعقدة التي أنجزها مكتب التقييم في إجراء التقييم في ظل الظروف الصعبة في جنوب السودان. وأعرب الأعضاء عن ارتياحهم لأن حافظة أنشطة البرنامج وأدائه كانت ذات صلة وفعالة، ولاحظوا بصفة خاصة أن التوزيع العام للأغذية قد حال دون حدوث المزيد من التدهور في حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد، وأثنوا على الدور القيادي للبرنامج في الاستجابة الإنسانية الشاملة، مستفيداً من مزاياه النسبية، وخاصة في مجال اللوجستيات والخدمات المشتركة. ومن بين النتائج الإيجابية العديدة، سلط الأعضاء الضوء على أثر أنشطة التغذية المدرسية على زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والاستبقاء بها، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال تحليلات وتقييمات الأمن الغذائي والتغذوي، ومراعاة القضايا الجنسانية، والتركيز على ربط الاستجابة لحالات الطوارئ وأنشطة التنمية الطويلة الأجل بشكل تآزري. ولاحظ المجلس قيمة التدخلات التكميلية ووجود إطار قوي مشترك بين الوكالات، فحث على زيادة التركيز على الأنشطة المشتركة المتعلقة بالتحليل والبرمجة والرصد والشراكات مع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى نظراً لحجم الاحتياجات والسياق التشغيلي الصعب. ورحب الأعضاء باعتماد الإدارة لتدابير واضحة ومعرفة ومحددة زمنياً استجابة لتوصيات التقييم، وقالوا إنهم يتطلعون إلى الحصول على تحديثات بشأن تلك الاستجابات.
- 82- ورداً على تعليقات المجلس، أكدت مديرة التقييم أنه وفقاً لسياسة التقييم في البرنامج ومتطلبات خارطة الطريق المتكاملة، فإن جميع الخطط الاستراتيجية القطرية ستخضع، في سنتها قبل الأخيرة، لتقييمات الحافظة القطرية، من أجل توفير قاعدة أدلة قوية لعمليات البرمجة ودورات الخطط الاستراتيجية القطرية اللاحقة؛ وستجرى أولى هذه التقييمات في عام 2019.

الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجنوب السودان (2018-2020) (2017/EB.2/12) (للموافقة)

- 83- قال المدير القطري إن تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة استرشد بالمشاورات التي أجريت مع الحكومة والجهات المانحة وللشركاء من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من الجهات وبتقييم الحافظة القطرية وتعليقات الدول الأعضاء، نظراً لأن عدم الاستقرار قد حال دون إجراء استعراض استراتيجي للأولويات الحكومية المتصلة بتحقيق هدف التنمية المستدامة 2. وشملت التغييرات الاستراتيجية في الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة تركيزاً على المشاركة المجتمعية والحلول الطويلة الأجل حتى في حالات الطوارئ، وعكست تلك الخطة مرونة أكبر تناسب الحالة شديدة التقلب.

- 84- ورحب أعضاء المجلس بالخطّة الاستراتيجية القطرية المؤقتة واتجاهها الاستراتيجي. وقيل إنه في حين أن معظم الميزانية والأنشطة المقررة مكرسة بشكل منطقي للاستجابة للأزمات، وفي حين أن الأولوية يجب أن تكون إنقاذ الأرواح، ينبغي أن تهدف التدخلات أيضاً إلى تحقيق التنمية وبناء القدرة على الصمود.
- 85- ودعا بعض الأعضاء إلى الحصول على مزيد من التفاصيل عن إدارة المخاطر وزيادة الالتزام بالشفافية وإبلاغ الجهات المانحة بالحوادث. وطلب أحد الأعضاء إجراء تحليل منظم للنظام الأمني للحفاظ على أمن الموظفين والمستفيدين.
- 86- وسأل أعضاء المجلس كيف سيضمن البرنامج الرصد والتقييم المراعي للاعتبارات الجنسانية والذي تركز عليه الخطّة الاستراتيجية القطرية المؤقتة. وحث الأعضاء البرنامج على استخدام المزيج الصحيح من طرائق المساعدة، والاستفادة إلى أقصى حد من الأسواق المحلية والتحويلات القائمة على النقد، سعياً إلى تحقيق جملة أمور من بينها تعظيم فعالية التكاليف، مع رصد الآثار العكسية المحتملة مثل تشوهات السوق.
- 87- وقال الأعضاء إن الخطّة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لم تقر بمخاطر أن تؤدي عمليات البرنامج إلى تفاقم النزاع. وسأل الأعضاء كيف سيعمل البرنامج مع الشركاء، بما في ذلك وزارة الصحة بشأن برنامج "حركة تعزيز التغذية"، ولماذا لم تنعكس أنشطة برنامج حركة تعزيز التغذية المقررة مع اليونيسف في الإطار المنطقي. ولوحظ أيضاً أن الخطّة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لم تحدد متى سيصبح نظام إدارة المستفيدين والتحويلات (سكوب) متوافقاً مع نظم الشركاء.
- 88- وشكر المدير القطري أعضاء المجلس على تعليقاتهم ودعمهم الكامل للخطّة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، قائلاً إنه سيتم النظر في تعزيز ملكية الحكومة في الوقت الذي تضع فيه استراتيجيتها الوطنية الجديدة للتنمية. وكمثال على التزام البرنامج بالشفافية، تم إبلاغ أصحاب المصلحة فوراً بخسائر الأغذية في يوليو/تموز 2017، وتم الإبلاغ عن إطار إدارة المخاطر، كما أتيحت استراتيجية الامتثال وخطة العمل الجنسانية لأصحاب المصلحة المهتمين. وكانت الشراكات استراتيجية، كما هو الحال مثلاً مع منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بتحليل البيانات، وكانت مخصصة أيضاً كما كان الحال عندما عمل البرنامج على الاستجابة للإصابة بدودة الحشد. ويجري العمل على تحقيق التوافق بين الوكالات فيما يتعلق بنظام إدارة المستفيدين والتحويلات. وكانت الكفاءة والفعالية من الشواغل الدائمة. وسعت استراتيجية جديدة لخفض التكاليف إلى الحد من الاعتماد على العمليات الجوية من خلال زيادة التخزين المسبق وممرات الإمداد الجديدة وصيانة البنية التحتية لإبقاء الطرق مفتوحة لفترة أطول في موسم الأمطار.
- 89- وأضافت المديرية الإقليمية أن هناك خطة مشتركة مع اليونيسف لتنفيذ الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد المعتدل. وقام البرنامج بتمويل تكاليف موظف تنسيق لبرنامج حركة تعزيز التغذية في وزارة الصحة ويسعى إلى تعظيم أثر هذا المنسق.
- 90- ويقوم البرنامج بدراسة تدخلات السوق ويرصد عن كثب أي آثار عكسية. ولم تكن الأسواق متكاملة ولكن يمكن ضخ استثمارات لتحسين تكامل الأسواق بغية تنفيذ طرائق التحويلات النقدية في وقت لاحق.

الخطّة الاستراتيجية القطرية لأوغندا (2018-2022) (2017/EB.2/13) (للموافقة)

- 91- عرض المدير القطري الخطّة الاستراتيجية القطرية التي حظيت بدعم من أصحاب المصلحة الوطنيين ودعمت جهود الحكومة الرامية إلى القضاء على الجوع بحلول عام 2030 والوصول إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بحلول عام 2020 وفقاً لخطة التنمية الوطنية الثانية في أوغندا ورؤية أوغندا لعام 2040، التي تمثل المخطط الإنمائي للبلد على الأجل الطويل. وقد زادت الميزانية من 800 مليون دولار أمريكي إلى 1.2 مليار دولار أمريكي، ويرجع ذلك أساساً لمساعدة اللاجئين الذين لا يزالون يدخلون أوغندا من البلدان المجاورة، ولا سيما جنوب السودان.
- 92- ورحب أعضاء المجلس بالخطّة الاستراتيجية القطرية، وأشادوا بتركيزها على تلبية احتياجات كل من السكان المضيفين واللاجئين؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع؛ ودعم الحكومة في وضع سياسة وبرنامج للوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية؛ وتعزيز القدرة على الصمود أمام التغيرات في المناخ؛ واستخدام التحويلات القائمة على النقد، بما في ذلك للاجئين.
- 93- وبالنظر إلى أن 77 في المائة من سكان أوغندا يعملون في الزراعة وأن كثيراً من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من اللاجئين، فإن أنشطة دعم سبل كسب العيش ونقل المعارف حظيت بتقدير خاص؛ وحظي الاستهداف الخاص للمزارعات من

أصحاب الحيازات الصغيرة بتقدير لأن المرأة كثيراً ما تكون ممثلة تمثيلاً ضعيفاً، على الرغم من دورها الرئيسي في الزراعة. وشجع أعضاء المجلس المكتب القطري على العمل مع منظمة الأغذية والزراعة ومركز الامتياز في البرازيل والشركاء الآخرين من أجل تحسين القدرات الزراعية والتغذية المدرسية الوطنية. وأشار أعضاء اللجنة إلى سياسة الحكومة السخية التي تتيح للاجئين إمكانية الحصول على الأراضي والفرص المدرة للدخل، فأبرزوا مخاطر أن يتجاوز الطلب على الأراضي المعروض منها، وسألوا عن الخيارات التي ينظر فيها البرنامج إذا ما حدث ذلك.

94- وشكر المدير القطري المجلس على ما قدمه من مساهمات ودعم، وأكد أن البرنامج يعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال مركز الامتياز في الصين، ويعمل مع منظمة الأغذية والزراعة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى من خلال مبادرة توحيد الأداء. وأشار إلى أن البرنامج يرى نهج أوغندا المتعلق باستضافة اللاجئين كنموذج محتمل لتطبيقه في بلدان أخرى وأنه يعمل مع الحكومة والشركاء على تحديد سبل للتصدي للتحديات التي يواجهها. وأضافت المديرة الإقليمية أن أوغندا أول بلد يستفيد من قروض البنك الدولي للاستثمارات ذات الفائدة المنخفضة التي تفيد اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وأكد ممثل الحكومة أن الخطة الاستراتيجية القطرية ترسخ إحساساً أكبر بالملكية القطرية والشراكة.

الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

95- وصف المدير الإقليمي استجابات البرنامج الناجحة للفيضانات في نيبال وبنغلاديش والجفاف في سري لانكا والعمل الجاري في أفغانستان.

96- وأشار إلى أنه تمت إزالة الغابات لبناء مخيم ضخم للاجئين بسبب الأزمة التي وقعت على الحدود بين ميانمار وبنغلاديش، حيث تستضيف بنغلاديش قرابة 620 000 لاجئ من الروهينغا. ونتيجة لذلك، يعاني اللاجئون من الضعف نتيجة الحرائق، وكان لتهيئة المواقع والمسكن المخصصة فيها أثر بيئي سلبي. وتتجاوز معدلات سوء تغذية الحاد العالمي بين اللاجئين 24 في المائة، في حين أدى نقص المياه النظيفة والمرافق الصحية إلى تفاقم مشاكلهم التغذوية والصحية.

97- وأوضح أن أعداد المتدفقين تفرض طلبات كبيرة على المكتب القطري، بيد أن البرنامج يقوم بالتسليم وتقديم الخدمات المشتركة وتوفير البسكويت العالي الطاقة والتوزيع العام للأغذية، بما في ذلك الأرز المسحوب من الاحتياطات الحكومية. وكانت هناك حاجة إلى نحو 50 مليون دولار أمريكي لتقديم الدعم لإنقاذ الأرواح حتى نهاية فبراير/شباط. وهناك قلق متزايد بشأن التخطيط المناسب للمواقع وطرق الوصول في ضوء موسم الرياح الموسمية لعام 2018.

98- وظلت عملية نشر خارطة الطريق المتكاملة في الإقليم تسير حسب الجدول الزمني المقرر.

99- وشكر أعضاء المجلس المدير الإقليمي، قائلين إن هناك حاجة إلى إطار استراتيجي إقليمي للدول الجزرية الضعيفة في المحيط الهادئ ليحل محل النهج القطرية الفردية، ولا سيما فيما يتعلق بتقييمات اللوجستيات والاتصالات والاحتياجات. وأعرب الأعضاء عن ارتياحهم لأن عمليات التدريب وتقييمات المتطلبات من حيث البنية التحتية والأغذية وفرص التنمية جارية بالفعل.

100- ودعا أعضاء المجلس إلى القيام بزيارات أكثر لمناطق اللاجئين في بنغلاديش وميانمار لإجراء تقييمات دقيقة للاحتياجات. وأحاط الأعضاء علماً بملاحظات المدير الإقليمي فيما يتعلق بزيارته إلى مخيمات راخين وعدم وجود منظمات غير حكومية دولية، فضلاً عن المعلومات التي تبادلها المدير القطري لميانمار بشأن قرى الروهينغا المدمرة والمهجورة. وعلى الرغم من محدودية إمكانية الوصول، فقد تمت استعادتها وتلبية الاحتياجات الأساسية. ويستخدم البرنامج وسائل مختلفة، بما في ذلك الصور الساتلية، للحصول على معلومات عن الأمن الغذائي والمساعدة.

101- وأعرب أحد الأعضاء عن قلقه البالغ بشأن وضع اللاجئين في بنغلاديش. ودُعي المدير التنفيذي إلى زيارة منطقة اللاجئين، في متابعة للبعثة التي قام بها في أكتوبر/تشرين الأول، في أقرب وقت ممكن عملياً للاطلاع على الحالة على أرض الواقع.

الخطة الاستراتيجية القطرية لسري لانكا (2017/EB.2/14) (2018-2022) (للموافقة)

- 102- عرضت المديرية القطرية الخطة الاستراتيجية القطرية لسري لانكا الممتدة لخمس سنوات، والتي وضعت بعد إجراء تقييم للحافظة القطرية واستعراض استراتيجي للقضاء على الجوع شارك فيهما مجموعة عريضة من أصحاب المصلحة، وتضمننا مدخلات من المشاورات التي دارت مع المجلس. وأشارت إلى أن هذه الخطة تتواءم مع أولويات الحكومة وتتوقع الابتعاد عن برامج المساعدة الغذائية التقليدية للبرنامج والانتقال نحو دعم السياسات وتعزيز القدرات بالإضافة إلى تدخلات التحويلات القائمة على النقد والحماية الاجتماعية المملوكة وطنياً، وأن كل ذلك يركز على شركات قوية متعددة أصحاب المصلحة.
- 103- وأثنى أعضاء المجلس على مواءمة الخطة الاستراتيجية القطرية مع أولويات الحكومة وتركيز الخطة على التفاوتات الإقليمية، ولاحظوا أنه على الرغم من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، فإن عدم المساواة بين الجنسين لا يزال منتشرًا، وجيوب الفقر المدقع لا تزال موجودة، إضافة إلى معدلات التفرم والهزال المقلقة. وأيد الأعضاء نهج الخطة الاستراتيجية القطرية إزاء هذه التحديات الصعبة والمتعلقة بالاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية المعبر عنها من خلال أربع حصائل استراتيجية، فضلاً عن تقسيم الموارد المقدمة من البرنامج بالتساوي تقريباً بين المجالات الرئيسية التي تركز عليها الخطة الاستراتيجية القطرية، مما يعكس الحاجة إلى سد الفجوة بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية. وأثنى الأعضاء على إطار الشراكة القوي الذي يضم مجموعة من أصحاب المصلحة، وأيدوا التحول التدريجي المتوخى بحلول نهاية فترة الخطة الاستراتيجية القطرية بعيداً عن المساعدة الغذائية التقليدية نحو دعم السياسات التكميلية وتعزيز قدرات الحكومة للنهوض بالملكية الوطنية والاستدامة.
- 104- وأعرب العديد من الأعضاء عن ارتياحهم لأن الشواغل المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية والإعاقات والتحويلات النقدية وتعزيز القدرات الحكومية التي أعرب عنها أثناء المشاورات قد أدمجت في الخطة الاستراتيجية القطرية، وشجعوا البرنامج على اتباع نهج مماثل في وضع الخطط الاستراتيجية القطرية الأخرى. وأيد الأعضاء الهدف المتمثل في تعزيز الملكية الوطنية، وسأل أحد الأعضاء عما إذا كان معدل التقدم سيسمح بتسليم برنامج الوجبات المدرسية إلى الحكومة بحلول عام 2022.
- 105- وأوضحت المديرية القطرية أنه في حين أن الحكومة ملتزمة بالملكية الوطنية لبرنامج الوجبات المدرسية، فإن تسليمه سيكون تدريجياً ويعتمد على توافر الأموال في الميزانية الوطنية. وأشارت إلى أن تعزيز القدرات أساسي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع الصين بشأن خسائر ما بعد الحصاد من خلال مركز الامتياز التابع للبرنامج، وكذلك الحوار الأفريقي، بما في ذلك مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث كانت لدى بلدان مثل بيرو دروس ذات صلة بشأن الدعوة في مجال التغذية التي يمكن أن تتفاسمها.

الخطة الاستراتيجية القطرية لميانمار (2017/EB.2/15) (2018-2022) (للموافقة)

- 106- أكد المدير القطري، في معرض تقديمه للخطة الاستراتيجية القطرية، على مرونتها التي تتيح التكيف مع الظروف المتغيرة والتحديات المستمرة بما في ذلك النزاع، ونزوح السكان، وتغير المناخ، وسوء التغذية، وعدم المساواة بين الجنسين. وكما أشير في الحاشية 49 من الخطة الاستراتيجية القطرية، حصل البرنامج على إذن الحكومة للعمل في جميع أنحاء البلد ولكن لا يزال يتعين التفاوض بشأن الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع في ولاية راخين الشمالية لتقييم الاحتياجات من قبل وكالات الأمم المتحدة، ومن المرجح أنه ستكون هناك حاجة إلى تنقيح الخطة الاستراتيجية القطرية بعد تمتع البرنامج بكامل إمكانية الوصول إلى جميع المناطق.
- 107- ورحب أعضاء المجلس بالخطة الاستراتيجية القطرية كاستجابة مناسبة للتحديات التي يواجهها البلد، وأشادوا بتركيزها على التصدي للأسباب الهيكلية والاجتماعية للجوع وعدم المساواة. وشجعوا البرنامج على الاستفادة من تجاربه وخبرته في مجال بناء القدرات، وإدماج التثقيف التغذوي في جميع الأنشطة، واستخدام التحويلات القائمة على النقد والتغذية المدرسية. وعلى سبيل المثال، يمكن نشر برنامج "المحفظة الإلكترونية" في بلدان أخرى. وشدد الأعضاء على أهمية ربط التغذية بالأنشطة الزراعية، فحثوا البرنامج على ضمان إيلاء الاعتبار الكافي للنظم الغذائية المحلية، خاصة وأنها تؤثر على إمكانية الحصول على الأغذية؛ ومن شأن آلية تعقيبات المستفيدين أن تيسر ذلك عن طريق إبلاغ المكتب القطري بأي مشاكل.

108- وقال أحد الأعضاء، وأيده في ذلك العديد من الأعضاء الآخرين، إنه لا ينبغي الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية حتى يتمكن البرنامج من الوصول إلى جميع أنحاء ولاية راخين ومن إجراء تقييم كامل للاحتياجات؛ وينبغي تعديل مشروع القرار المعروف على المجلس للمطالبة بتأجيل النظر في الخطة الاستراتيجية القطرية إلى الدورة العادية الأولى للمجلس في عام 2018، ووضع ترتيبات مؤقتة لضمان تقديم المساعدة إلى المحتاجين حتى ذلك الحين. وقال أعضاء آخرون إنه ينبغي الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية في الدورة الحالية: ففي حين أن الوضع في ولاية راخين خطير، فإن اشتراط الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية لا يتسق مع الولاية الإنسانية للبرنامج والتزامه بمبادئ الإنسانية؛ كما أن ذلك لن يكون متسقاً مع ما سار عليه العمل في المجلس، نظراً لأن البرنامج يواجه قيوداً على الوصول في العديد من البلدان، بما في ذلك بلدان لديها خطط استراتيجية قطرية موافق عليها. وقدمت مقترحات أخرى مختلفة لتعديل مشروع القرار، بما في ذلك مطالبة حكومة ميانمار بالامتثال للبيان الصادر عن رئاسة مجلس الأمن مؤخراً بشأن شعب الروهينغا في ميانمار؛ وتحديد موعد لمواصلة استعراض المجلس للوضع؛ والدعوة إلى وضع حد للعنف في ولاية راخين. وقال بعض أعضاء المجلس إنه يجب تقادي أي صيغة تعرض الحياد السياسي للبرنامج للخطر.

109- ورداً على النقاط التي أثيرت، أشار المدير القطري إلى أن الخطة الاستراتيجية القطرية تتناول احتياجات 700 000 شخص في جميع أنحاء البلد، لا يوجد منهم حالياً سوى 150 000 شخص في ولاية راخين. وعلى الرغم من أن إمكانية الوصول إلى هذه الولاية ما زالت محدودة، فقد تمكن البرنامج في الأيام القليلة الماضية من الوصول إلى 10 000 مستفيد من بين 36 000 كان من المقرر الوصول إليهم في نوفمبر/تشرين الثاني، واستأنف في غضون أسبوعين من الهجمات الأخيرة التوزيعات على 120 000 من المشردين داخلياً في سيتوي؛ غير أنه من المرجح أن يكون العدد الكلي للأشخاص الذين تقدم لهم المساعدة في راخين أعلى بكثير مما هو مقرر حالياً مع تحسن إمكانية الوصول وتقييم الاحتياجات. وفيما يتعلق بالتغذية، سيعمل البرنامج مع البنك الدولي على تدخلات التثقيف التغذوي للخطة الاستراتيجية القطرية، وسيتم إدراج أنشطة مراعية للتغذية وخاصة بالتغذية في جميع برامج البرنامج. ويصل برنامج الوجبات المدرسية إلى 400 000 طفل، ويعتزم البرنامج زيادة هذا العدد بهدف تسليم البرنامج في نهاية المطاف إلى الحكومة.

110- وأكد المدير الإقليمي من جديد التزام البرنامج بالرصد المستمر للوضع في ولاية راخين وأعرب عن ثقته في أنه يمكن تنفيذ أي تغييرات ضرورية بنجاح في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية، مشيراً إلى أنه تم استيعاب حالة طوارئ غير متوقعة من المستوى 3 بسرعة وسلاسة في بنغلاديش من خلال تنقيح الميزانية للخطط الاستراتيجية القطرية لذلك البلد.

111- وعقب مداولاته، توصل المجلس إلى توافق في الآراء على النحو المبين في القرار 2017/EB.2/15، الذي تطلع فيه إلى تحديث شامل بشأن هذه الخطة الاستراتيجية القطرية للنظر فيه خلال دورته العادية الأولى للعام 2018.

112- وشكر الممثل الدائم لميانمار المجلس لموافقته على الخطة الاستراتيجية القطرية، التي تتواءم تماماً مع السياسات والخطط الإنمائية الوطنية. وأدان الهجمات التي يرتكبها جيش إنقاذ روهينغا أركان في ولاية راخين الشمالية، وأعرب عن استعداد حكومته لمواصلة العمل مع بنغلاديش والمجتمع الدولي من أجل إعادة المشردين من ولاية راخين في أقرب وقت ممكن.

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

113- قال المدير الإقليمي إن النزاعات هي الدافع إلى النزوح والجوع في الإقليم الذي يضم أكبر عدد من اللاجئين والمشردين داخلياً في العالم. وأضاف أن البرنامج ساعد 20 مليون شخص في عام 2017، ولا سيما في سوريا واليمن والعراق. وكان الوصول إلى المناطق المعنية والحصول على التمويل عقبتين رئيسيتين.

114- وأشار إلى أن أربعة ملايين شخص في سوريا يحصلون على مساعدة شهرية، ويعيش 1.4 مليون شخص في مناطق يصعب الوصول إليها ومحاصرة. وفي البلدان الخمسة المجاورة لسوريا، كان 2.5 مليون شخص يحصلون على تحويلات قائمة على النقد. ووصل البرنامج إلى 1.9 مليون شخص في العراق، معظمهم بحصص غذائية جاهزة للأكل، وإلى 500 000 شخص في دولة فلسطين.

- 115- وقال إن البرنامج يعمل أيضاً في حالات الأزمات الممتدة، كما هو الحال في السودان ودولة فلسطين؛ والبلدان التي بها أعداد كبيرة من اللاجئين مثل الجزائر وإيران؛ والبلدان المتوسطة الدخل مثل أرمينيا وقيرغيزستان.
- 116- وأدى نقص التمويل إلى إعاقة العمليات في اليمن وسوريا والعراق ودولة فلسطين وأوكرانيا. ولا يحصل سوى نصف المستفيدين من البرنامج في اليمن على حصص غذائية كاملة. وجرى تقليص أعداد المستفيدين في سوريا وفلسطين بسبب نقص الأموال.
- 117- وأضاف أن حالة الطوارئ من المستوى 2 في أوكرانيا قد توقفت وبدأت العمليات تتراجع؛ وأن الرصد عن بعد سيستمر.
- 118- وقال إن البرنامج يعمل على وضع خطط للطوارئ واستمرارية الأعمال في لبنان وسوريا، ويعطي رفاة الموظفين أولوية عليا. وأضاف أن البرنامج ملتزم بطرق جديدة للعمل في الإقليم وبناء قدرة أشد الفئات ضعفاً على الصمود، ولكنه يحتاج إلى تمويل آمن لمواصلة عمله.
- 119- وسأل أحد أعضاء المجلس عن مدى خطورة تهديد المجاعة في اليمن ودعا إلى تقديم تحديثات منتظمة في هذا الشأن.
- 120- وقال المدير الإقليمي إن الوضع في اليمن لم يصل بعد إلى المجاعة ولكنه يتدهور. وأشار إلى أن البرنامج لديه أكثر من 150 000 طن متري من الأغذية لن يتمكن من توزيعها إذا استمرت المشاكل المتعلقة بإمكانية الوصول إلى المناطق المقصودة. وأشار إلى أنه بدون زيادة التمويل والقدرة على الوصول إلى تلك المناطق، ستزداد احتمالات المجاعة.

الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية قيرغيزستان (2018-2022) (2017/EB.2/16) (الموافقة)

- 121- أشار المدير القطري، في عرضه، إلى أن جميع التوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء خلال المشاورات قد أدمجت في الخطة الاستراتيجية القطرية. وقال إن الهدف يتمثل في دعم الحكومة في معالجتها لمسائل الأمن الغذائي والتغذية وتنمية القدرات، وعرض عناصر الخطة الاستراتيجية القطرية: وجبات مدرسية ساخنة ومغذية يتم توفيرها في جميع أنحاء البلد؛ ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الضعفاء لزيادة الأمن الغذائي والاقتصادي؛ والتكيف مع تغير المناخ؛ والبرامج التي تتناول هدفي التنمية المستدامة 2 و17. وأشار إلى أن عناصر التغذية تركز على الأنشطة المصممة لتحسين ممارسات النظافة العامة، وتغيير السلوك، واستخدام الدقيق المقوى.
- 122- وأثنى أعضاء المجلس على أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الواردة في الخطة الاستراتيجية القطرية ومواءمتها مع الخطط الحكومية، فضلاً عن عنصر التغذية والوجبات المدرسية، والتي ستزيد الحضور في المدارس والأمن الغذائي وستعمل كشبكات أمان إذا لزم الأمر، ودعوا إلى زيادة عدد الأطفال المشمولين ببرنامج الوجبات المدرسية. ومن شأن برنامج مساعدة صغار المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أن يعزز الأمن الغذائي ويعزز التغذية ويزيد القدرة على الصمود أمام الصدمات. ووافق أعضاء المجلس أيضاً على مشاركة المرأة في أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية وهو ما سيدعم النمو الاقتصادي ويُمكن المرأة ويعزز المساواة بين الجنسين. ولاحظوا مع الارتياح أن الشراكات تشكل جزءاً أساسياً من الخطة الاستراتيجية القطرية، مما سيساعد على ضمان فعالية الأنشطة.
- 123- وأشار أعضاء المجلس أيضاً إلى بعض التحديات التي تواجه الخطة الاستراتيجية القطرية، بما في ذلك الضعف الاقتصادي الهيكلي، والأعداد الكبيرة من الفقراء، والأراضي الزراعية المحدودة والصدمات الطبيعية المتكررة. وقد أدى الفساد وعدم كفاية القدرة على توليد الكهرباء إلى عرقلة التنمية الاقتصادية الشاملة. ولاحظ بعض الأعضاء أن نسبة 80 في المائة من الخطة الاستراتيجية القطرية تركز على المساعدة للتصدي للأسباب الجذرية لعدم كفاية التغذية، وأن نسبة 20 في المائة منها مخصصة لبناء القدرة على الصمود. وقال الأعضاء إنه على الرغم من أن 50 في المائة من المستفيدين من الخطة الاستراتيجية القطرية هم من النساء، فإن الخطة يمكن أن تفعل المزيد لتعزيز التحول الجنساني، وطلب البعض توضيحاً بشأن التحليل الذي سيرتكز عليه وضع أدوات تُحدث تحولاً بين الجنسين.
- 124- وشكر المدير القطري المجلس على ملاحظاته التي ستساعد البرنامج على تحقيق الحصائل الطموحة للخطة الاستراتيجية القطرية، قائلاً إن التعاون مع عدد كبير من الجهات الفاعلة سيكون ضرورياً لإدراج جميع المدارس في برنامج الوجبات المدرسية الأمثل. وفيما يتعلق بالاعتبارات الجنسانية، قال المدير القطري إن المهمة الأولى هي ضمان إدراج المرأة في عملية

صنع القرار في اللجان المعنية بالوجبات المدرسية؛ وتمثل الأهداف الطويلة الأجل في تمكين المرأة الريفية من خلال تعزيز مهاراتها المتصلة بسبل العيش وتحقيق قدر أكبر من التكافؤ بين الجنسين.

الخطة الاستراتيجية القطرية لدولة فلسطين (2017/EB.2/17) (2022-2018) (للموافقة)

125- عرضت المديرية القطرية الخطة الاستراتيجية القطرية، المقرر أن تدعم 314 000 شخص من الضعفاء والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في غزة والضفة الغربية بتكلفة إجمالية قدرها 241 مليون دولار أمريكي. واستناداً إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي الوطني للأمن الغذائي والتغذية لدولة فلسطين وتقييم الحافظة القطرية للبرنامج للفترة 2011-2015، تمت مواصلة الخطة الاستراتيجية القطرية مع خطة السياسة الوطنية واستراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية لدولة فلسطين للفترة 2017-2022، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2018-2022.

126- ورحب أعضاء المجلس بمواصلة الخطة الاستراتيجية القطرية مع الأطر الوطنية والدولية والنهج المتبع لتحديد أولويات احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً من خلال الحصائل الاستراتيجية ذات الصلة، قائلين إن استراتيجية الأهداف المنقحة تسعى إلى الوصول إلى الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد وتمكينها، ولا سيما الأسر التي تترأسها امرأة. ومن شأن التحول الاستراتيجي القائم على الأدلة لتوسيع نطاق التحويلات القائمة على النقد وتوسيع نظام القسائم الإلكترونية بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية أن يعزز شبكات الأمان الاجتماعي، ويساعد الأسر الضعيفة على بناء القدرة على الصمود أمام التهديدات والصدمات الممتدة، ويعزز ملكية الخيارات الغذائية ويحفز الاقتصاد المحلي من خلال الآثار غير المباشرة وخلق فرص العمل. وينبغي أن يواصل البرنامج استكشاف الشراكات مع الشركات المحلية والشركات الزراعية وتعاونيات المزارعين لمضاعفة الآثار الإيجابية وتتبع تأثيرات الانتقال إلى التحويلات القائمة على النقد على المساواة بين الجنسين. وأثنى الأعضاء على إدماج التثقيف التغذوي لمكافحة نقص المغذيات الدقيقة وشجعوا على مواصلة البرمجة المراعية للتغذية للتصدي لجميع آثار سوء التغذية.

127- ولاحظ الأعضاء بقلق الانخفاض الحاد في التمويل بين عامي 2015 و2016، والذي اقترن بتقييد الأهداف الجغرافي، والتجارة والاستثمار، وإمكانية الحصول على الأراضي والموارد المائية، والآثار التراكمية للاضطرابات المدنية والأعمال العدائية المسلحة، فشدوا على أهمية التمويل المستدام غير المخصص والكافي، والوصول غير المقيد للأنشطة الإنسانية إلى جميع الأقاليم. وتعتبر الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية الأخرى أساسية للاستجابة للاحتياجات المتغيرة على نحو فعال. وشجع الأعضاء البرنامج على تعزيز الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية وتكريس المزيد من الموارد لبناء القدرة على الصمود. وأشار أحد الأعضاء إلى أن المبادئ الإنسانية المتمثلة في النزاهة والحياد وتجنب التسييس حاسمة لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

128- ورحبت المديرية القطرية بتعليقات المجلس، وأكدت أن البرنامج يتطلع إلى تجريب التحويلات القائمة على النقد غير المقيدة على أساس الأدلة الإيجابية الواردة من الأردن، وشددت على الحاجة إلى تقديم التمويل المرن وغير المقيد للبرنامج لكي يفي بالتزاماته ويستفيد من الموارد على أفضل وجه.

الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية إيران الإسلامية (2017/EB.2/18) (2020-2018) (للموافقة)

129- عرضت المديرية القطرية الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي تهدف إلى مساعدة 30 000 من اللاجئين الأكثر ضعفاً الذين يعيشون في المخيمات. وأشارت إلى أن جمهورية إيران الإسلامية تستضيف رابع أكبر مجموعة من اللاجئين في العالم.

130- وفي حين لاحظ أعضاء المجلس أن الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة ساعدت 3 في المائة فقط من اللاجئين في البلد، فقد رحبوا بها باعتبارها مساهمة البرنامج في استراتيجية الحلول الإقليمية للاجئين الأفغان التي اعتمدها مفضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومات أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان بالتعاون مع البرنامج. وأشاد الأعضاء بالتركيز على زيادة الاكتفاء الذاتي بين أفقر اللاجئين والتصدي للتحديات التي تواجهها المرأة في إيران؛ والتركيز على العمل في شراكة، بما في ذلك مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها؛ واستخدام تحليل السوق لتوجيه الانتقال إلى نموذج تحويل هجين

باستخدام التحويلات القائمة على النقد والتحويلات الغذائية، على النحو الموصى به في التقييمات والتقديرات. ويمكن أن تؤدي التحويلات القائمة على النقد إلى النهوض بتعليم البنات وزيادة الاعتماد على الذات بين اللاجئيين.

131- وسلط الأعضاء الضوء على قيمة تعزيز الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها في بلد معرض للزلازل ويمكن أيضاً أن تهدد مخاطر ندرة المياه فيه النظم الغذائية وأن يكون لها نتائج سلبية بصفة خاصة للاجئين. ودعوا الجهات المانحة إلى دعم عمل البرنامج في إيران.

132- ورداً على النقاط التي أثيرت، أكدت المديرية القطرية أن منظمة الأغذية والزراعة وقعت على استراتيجية الحلول وتعمل مع البرنامج والحكومة لتحديد فرص تنفيذ الأنشطة الزراعية بصورة مشتركة في مخيمات اللاجئين، حيث تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتوريد بذور للبستنة ومشروعات إنعاش الأراضي. ومنذ عام 1999، ساعدت الأنشطة التي قام بها البرنامج للنهوض بتعليم الفتيات في مخيمات اللاجئين على زيادة نسبة المواظبة على المدارس بالنسبة للفتيات اللواتي في سن الدراسة من 32 إلى 80 في المائة. وفيما يتعلق بالأنشطة المدرسة للدخل التي تقوم بها المرأة داخل المنزل في مخيمات اللاجئين، أوضحت المديرية القطرية أن البرنامج يسعى، من خلال شبكة من الجمعيات الخيرية في طهران إلى إيجاد أسواق لمنتجات المصنوعات اليدوية التي تصنعها 350 امرأة. وكان الهدف النهائي يتمثل في توسيع نطاق البرنامج ليشمل 3 600 امرأة، والعثور على نساء من صاحبات المشروعات في إيران لكن على استعداد لتوظيف اللاجئات كمنتجات للمصنوعات اليدوية.

الحافظة الإقليمية غرب أفريقيا

الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية أفريقيا الوسطى (2018-2020) (2017/EB.2/19) (للموافقة)

133- أشار المدير القطري إلى أن العقبة الرئيسية التي تعترض عمل البرنامج هي عدم الاستقرار، فقال إن الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة تتواءم مع الخطة الوطنية للحكومة المتعلقة بالإنعاش وبناء السلام واستراتيجيات الأمم المتحدة الإنمائية وتحافظ على استجابة البرنامج للأزمات وتعزز الإنعاش من خلال برنامج الشراء من أجل التقدم والأنشطة الأخرى المتعلقة بالغذاء مقابل إنشاء الأصول. وسيعمل البرنامج مع الحكومة والشركاء الوطنيين ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى على تحقيق الحصائل الاستراتيجية الخمس مع التركيز على التنمية المستدامة، في حين يشتمل كل مكون على أهداف تتعلق بالاعتبارات الجنسانية. وسيُنفذ البرنامج مبادرات الحماية من خلال مجموعة الحماية وسيفتح ممرات نقل جديدة لتسريع عمليات التسليم والوصول إلى جميع السكان المحتاجين.

134- وأعرب أعضاء المجلس عن موافقتهم على أولويات الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، وأشاروا إلى أن جمهورية أفريقيا الوسطى تحتل المرتبة الأخيرة وفقاً لمؤشر التنمية البشرية وتعاني من ارتفاع مستويات عدم المساواة بين الجنسين وضعف الأسواق وانتشار انعدام الأمن. وكان انعدام الأمن الغذائي عند مستويات مقلقة، ويؤثر على النساء والأطفال بشكل غير متناسب. وقد شرد ربع السكان داخلياً أو في البلدان المجاورة.

135- وأشاد الأعضاء بمواءمة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة بناء السلام في البلد، والتي يمكن أن تدفع عملية المصالحة والإنعاش الاقتصادي، فضلاً عن التركيز على التنمية البشرية، ودعوا إلى تقديم مزيد من الدعم للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وقال بعض الأعضاء إن البرنامج وشركائه ينبغي أن يسعوا إلى زيادة الإنتاجية الزراعية في جميع القطاعات بما يتماشى مع هدف القضاء على الجوع وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتمت الإشادة بالأحكام المتعلقة بالشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية ومع منظمات الأمم المتحدة وخطة نقل المسؤوليات إلى الحكومة، وكذلك النظام الوطني المقترح لإدارة البيانات والمحاسبة، مما يمكن أن يبسر وضع برامج تُحدث تحولاً جنسانياً.

136- وشجب الأعضاء الهجمات التي تتعرض لها الأفرقة الإنسانية، قائلين إنه يجب ضمان إمكانية الوصول ووصول قدرات البرنامج اللوجستية إلى أمثل مستوى. وأشار البعض إلى أن الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة قد تكون بالغة الطموح والتمسوا بتوضيحات بشأن صلاتها بالمبادرات الوطنية.

- 137- وشكر المدير القطري المجلس على دعمه، مؤكداً أن الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة تتوافق مع الاحتياجات والقدرات التي تمت تقديرها؛ وأشار إلى أن البرنامج يقوم بزيادة حضوره وتحديث مرافق التخزين ووضع الأغذية مسبقاً وزيادة قدرات الموظفين وفقاً للمتطلبات. ويجري تحديث نظم الشكاوى لتمكين المستفيدين من التعقيب؛ ويجري تجميع أفرقة الاستجابة السريعة لتوسيع نطاق توزيعات الأغذية على المستفيدين؛ وشمل برنامج التغذية الوقاية من سوء التغذية الحاد المعتدل وعلاجه وقام بتوسيع نطاق أنشطة الشراء من أجل التقدم مع التركيز على التعاونيات الزراعية النسائية.
- 138- وشكر المدير الإقليمي المجلس على اعترافه بالتزام وشجاعة موظفي البرنامج في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

- 139- أوجزت المديرية الإقليمية بالنيابة الأوضاع المتنوعة عبر الإقليم، قائلة إنه على الرغم من انخفاض عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة غذائية في الفترة الأخيرة، فإن عدم الاستقرار السياسي والنزاع وعدم انتظام الطقس وتغير المناخ لا تزال تدفع تدفقات جديدة من الناس إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية.
- 140- وأشارت إلى أنه يجري حالياً تنفيذ أربع خطط استراتيجية قطرية في إقليم الجنوب الأفريقي، وبالتالي فإن هذا الإقليم يقود الطريق أمام الأقاليم الأخرى في نشر خارطة الطريق المتكاملة، ويوفر دروساً قيمة في إعادة تحديد إطار المشاركة وإقامة الشراكات وتوسيع قواعد الموارد.
- 141- وأوضحت أن الأزمة الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطيرة للغاية، حيث أدى تجدد العنف واستمرار النزوح إلى خلق حالة معقدة وكثيرة المتطلبات تستدعي إعلاناً عن حالة طوارئ من المستوى 3 على نطاق المنظومة، بما يعكس الحاجة العاجلة إلى توسيع نطاق نظام المعونة بأكمله لتلبية الاحتياجات الهائلة لعدد 7.7 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الخطير أو الحاد. وبعد أن لاحظت من قبل أن تصنيف البرنامج الداخلي للوضع في كاساي على أنه من المستوى الثالث قد أدى إلى تسريع استجابته بصورة حاسمة، ناشدت المجلس على أن يقدم الدعم لتأمين الاستثمارات الكبيرة المطلوبة لمواصلة الاحتياجات المتزايدة حسبما هو مقرر.
- 142- ولا يزال عدم انتظام الطقس والجفاف يؤثران على السكان الضعفاء في ناميبيا ويزيدان من تفاقم الجوع في مدغشقر. وسيؤثر موسم الجذب في عام 2018 على أفقر الأسر في المناطق التي تعاني من نقص غذائي في ليسوتو وملاوي وموزامبيق وزمبابوي. ولا يزال تمكين الناس والمجتمعات والحكومات للتغلب على الهشاشة المستمرة والموسمية تشكل المهمة النهائية للبرنامج في الإقليم، وكان تعاونه الوثيق مع أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ركيزة أساسية للنهج الإقليمي للبرنامج. ومن شأن نظم الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات التي تعزز سبل العيش وتحد من الضعف بمرور الوقت، والبرامج الرامية إلى تمكين اللاجئين من الاعتماد على الذات المنفذة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تعزز الاستدامة.
- 143- ورحب أعضاء المجلس بدور البرنامج كشريك يحظى بالاحترام ومصدر لدعم الخبراء في إقليم لا يزال يشعر بالآثار المتعددة الأوجه لتغير المناخ ويعاني من أزمات بطيئة الظهور وصدمات دورية، وإن كانت أقل بروزاً من النزاعات، تنطوي على مواطن ضعف معقدة ومزمنة تتطلب مشاركة مستمرة من البرنامج. وينبغي مواصلة التنسيق الوثيق والفعال للبرنامج مع أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.
- 144- ووافقت المديرية الإقليمية على أن شبكات الأمان التي تتسم بالقدرة على الصمود والاستجابة والتكيف مع تغير المناخ ستظل أساسية للاستجابة للصدمات والتحديات المتكررة المحتملة أن تستمر في جميع أنحاء الجنوب الأفريقي.

الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2018-2020) (2017/EB.2/20) (للموافقة)

- 145- عرض المدير القطري الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، فقال إن البرنامج يعمل مع الحكومة بشأن جميع جوانبها. وأشار إلى أنها طموحة، ولكن نُهجه القائمة على النقد يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في التنمية الطويلة الأجل.

146- وقال أعضاء المجلس إن الاحتياجات الرئيسية تتمثل في معالجة سوء التغذية المزمن وانعدام الأمن الغذائي كأساس لمزيد من التطوير تشامياً مع خطط الحكومة وأهداف التنمية المستدامة وهدف القضاء على الجوع، فأعربوا عن دعمهم لشراء الأغذية من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة كأداة للتنمية الاقتصادية والزراعية المستدامة وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتعزيز القدرات المحلية. كما أن تنمية قدرات موظفي الحكومة شرط مسبق للانتعاش الاقتصادي؛ وسترکز دورات التدريب الأخرى على القدرات المؤسسية للاستجابة للكوارث. ولاحظ أعضاء المجلس أن الأعداد الكبيرة من اللاجئين والنازحين داخلياً تؤثر على المجتمعات المضيفة، التي تحتاج إلى دعم، وأعربوا عن قلقهم إزاء حجم الاحتياجات وآثار النزاع على تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، وسأل البعض عما إذا كانت هذه الخطة مفرطة في الطموح في ظل الظروف الراهنة وطلب البعض توضيحاً بشأن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها.

147- وأشار بعض الأعضاء إلى أنه في حين أن 70 في المائة من السكان يعملون في الزراعة، فلم تخصص سوى نسبة 1 في المائة من الميزانية الوطنية لهذا القطاع. ويرجع ارتفاع أسعار الأغذية إلى عدم كفاءة الإنتاج، كما أن الأراضي الصالحة للزراعة وافرّة ولكن لا تجري زراعتها. وبالتالي، كانت المبادرات الرامية إلى زيادة الإنتاج مهمة كوسيلة لمعالجة سوء التغذية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. كما حث أعضاء المجلس البرنامج على التصدي للعنف الجنساني والقضايا ذات الصلة في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة.

148- وأعرب أعضاء المجلس عن موافقتهم على إجراء تقييمات للاسترشاد بها في الاستهداف ووضع خطط لتوسيع النطاق، ولكنهم سألوا عما إذا كان لدى البرنامج الموارد اللازمة لرصد أنشطته المنتشرة على نحو فعال. وأوصى بعض الأعضاء بتقديم المساعدة الغذائية الطارئة للنازحين لتفادي الحاجة إلى تدخلات لاحقة بشأن الأمن الغذائي والتغذية.

149- وقال المدير القطري إن أنشطة الشراء من أجل التقدم كانت فعالة من حيث شراء الأغذية وساعدت أيضاً على توجيه عمليات المصالحة في مناطق النزاع. وأكد للمجلس أن موظفي البرنامج وموارده كافية، وأكد على أن دعم الشركاء لا غنى عنه؛ وأشار إلى أن العائق الرئيسي الذي يواجه الأنشطة الحالية هو الفجوة التمويلية البالغة 70 في المائة. وقال المدير القطري إنه في حين يمكن زراعة المزيد من الأراضي، فإن العقبة الرئيسية أمام توافر الأغذية تتمثل في صعوبة توصيلها إلى الأسواق. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن البلد لديه القدرة على توفير أغذية لملياري شخص ولكنه يفتقر إلى الوسائل اللازمة للاستفادة من هذه الإمكانيات. وأقر أعضاء المجلس بأن التحديات الهيكلية والسياسية ليست جديدة وأعربوا عن ارتياحهم لأن البرنامج يسعى إلى إقامة حضور مستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتعاون مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها.

مسائل أخرى

بدل سكن المدير التنفيذي (2017/EB.2/23) (للموافقة)

150- عقب عرض الأمانة للوثيقة التي أشارت إلى تعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة وإلى أن الأمانة قدمت توضيحات إضافية بشأن المؤشرات المستخدمة في الاستعراض والمزيد من التفاصيل بشأن التحليل المتعلق بالعقارات، وافق المجلس على بدل سكن قدره 160 000 يورو في السنة، شاملاً الخدمات والمرافق، اعتباراً من 1 أبريل/نيسان 2017 حتى إشعار آخر. واستناداً إلى الاستعراض، ظل السقف عند نفس المستوى الذي وافق عليه المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2012. وسيستمر العمل بهذا البديل على أساس تسديد التكاليف الفعلية للعقار والمستأجر مع استعراضه كل خمس سنوات.

تقرير عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

151- قدم نائب الرئيس تقريراً عن الاجتماع المشترك الأخير للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والذي عقد في نيويورك في 19 يونيو/حزيران 2017، والذي تضمن موضوعين رئيسيين هما: "تفعيل قرارات الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل

التنمية، مع مراعاة تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود على وجه التحديد" و"العمل مع المراهقين والشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة".

152- وفيما يتعلق بالموضوع الأول، خلص المشاركون في الاجتماع إلى أن تنفيذ خطة عام 2030 يتطلب إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة، ودعوا إلى تعزيز نهج التنسيق في دعم تغير المناخ وتنمية القدرة على الصمود، وأقروا بأن البرنامج يقوم بالفعل بمواءمة أنشطته مع أنشطة الجهات الأخرى على النحو المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة، وأن سياسته بشأن تغير المناخ التي اعتمدها مؤخراً تتماشى مع المبادئ الأساسية المشتركة لنهج منظومة الأمم المتحدة إزاء العمل المناخي. وفيما يتعلق بالموضوع الثاني، قدم متكلمان ضيفان شابان عرضين ملهمين، أوضحا فيهما رؤيتهما لقدرة الشباب على تغيير العالم إلى الأفضل.

153- وأشار نائب الرئيس إلى أن الاجتماعات المشتركة لهذه الوكالات، التي تعقد بانتظام، تشكل ممارسة من أفضل الممارسات التي تدعو إلى عقد اجتماعات مشتركة منتظمة للأجهزة الرئاسية للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. وقدموا أيضاً أمثلة على الممارسات التي ينبغي تطبيقها للنهوض بهذه الاجتماعات، مثل التخطيط المسبق بمشاركة المكاتب؛ واختيار المواضيع التي ستركز عليها المناقشة؛ وإتاحة يوم كامل للمناقشة.

الملحق الأول

القرارات والتوصيات

اعتماد جدول الأعمال

اعتمد المجلس جدول الأعمال

13 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

تعيين المقرر

عيّن المجلس، وفقاً للمادة الثانية عشرة من لائحته الداخلية، سعادة السيدة Angélica Jácome (بنما، القائمة جيم) مقراً للدورة العادية الثانية لعام 2017.

13 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

وستنفذ الأمانة القرارات والتوصيات الواردة في هذا التقرير في ضوء مداوات المجلس التي سترد في ملخص أعمال الدورة.

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2017/EB.2/1 ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي

أحاط المجلس علماً بالعرض المقدم من المدير التنفيذي. وسترد النقاط الرئيسية للعرض وتعليقات المجلس عليه في ملخص أعمال الدورة.

13 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

قضايا السياسات

2017/EB.2/2 تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة

بعد أن نظر المجلس في الوثيقة "تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة" (WFP/EB.2/2017/4-A/1/Rev.1)، وإذ يشير إلى قراراته بشأن "سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية" (WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1)، و"استعراض الإطار المالي" (WFP/EB.2/2016/5-B/1/Rev.1)، و"تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة" (WFP/EB.A/2017/5-A/1)، فإنه:

- (1) أحاط علماً بأنه بينما ستواصل مكاتب قطرية معينة تنفيذ النظام القائم على المشروعات، فإن الخطة الاستراتيجية القطرية، والخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، والخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، وطرائق عمليات الطوارئ المحدودة، بما في ذلك ميزانيات الحوافز القطرية – والتي يشار إليها فيما بعد باسم "إطار الخطط الاستراتيجية القطرية" – والمتوقعة في خارطة الطريق المتكاملة، سيتم إدخالها في عام 2018 بعد مرحلة تجريبية في عام 2017؛
- (2) أحاط علماً بتقديم خارطة الطريق المتكاملة، والتي ساعدت فيها الخبرة المكتسبة من تنفيذ خطط استراتيجية قطرية تجريبية، وخطة استراتيجية قطرية واحدة مؤقتة، على إثراء وتنقيح تصميم هيكل ميزانيات الحوافز القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، وقرّر أن تنتهي مرحلتها التجريبية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، مشيراً إلى أنها سوف تنفّذ بعد ذلك على أنها خطط استراتيجية قطرية وخطط استراتيجية قطرية مؤقتة موحّدة فيما تبقى من مدتها؛

(3) نكّر بطلبه إلى المدير التنفيذي، الذي قدّم في الدورة السنوية لعام 2017، بأن يقدّم في الدورة العادية الثانية لعام 2017 مقترحات تتعلق بتطبيق اللائحة العامة والنظام المالي من أجل السماح بتنفيذ إطار الخطط الاستراتيجية القطرية في عام 2018، فضلاً عن التزام الأمانة بأن تقدّم أيضاً في الدورة العادية الثانية لعام 2017 مقترحات تتعلق بمبادئ يسترشد بها الاسترداد الكامل للتكاليف بصورة

مؤقتة خلال عام 2018، مع تفويضات مؤقتة للسلطة المقترحة للمدير التنفيذي بالنسبة لعمليات تُنفذ في إطار الخطط الاستراتيجية القطرية؛

(4) نكّر بأن من المتوقع تعديل اللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج في الدورة العادية الثانية لعام 2018، ووافق على:

(1) استمرار تطبيق اللائحة العامة والنظام المالي الحاليين على المكاتب القطرية التي تُنفذ النظام الحالي القائم على المشروعات؛

(2) وبالنسبة للبلدان التي تعمل في إطار الخطط الاستراتيجية القطرية:

(أ) التطبيق المؤقت لأحكام اللائحة العامة والنظام المالي التي تحيل إلى فئات البرامج الحالية كما لو كانت مثل هذه الإحالات تتعلق بإطار الخطط الاستراتيجية القطرية؛

(ب) الاستثناءات من أحكام المادة الثالثة عشرة - 4 من اللائحة العامة والمادتين 1-1 و4-5 من النظام المالي فيما يتعلق بفئات التكاليف والاسترداد الكامل للتكاليف كي تسمح بتطبيق المبادئ المشار إليها في الفقرة (5) أدناه؛

(5) قَرَّر، إلى حين تعديل اللائحة العامة والنظام المالي في الدورة العادية الثانية لعام 2018، تمديد العمل بالمبادئ التي وافق عليها المجلس من قبل لغرض الخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية،⁽¹⁾ لتشمل إطار الخطط الاستراتيجية القطرية المعمول به في عام 2018، باستثناء تلك المبادئ التي صيغت فيما يتعلق بالاسترداد الكامل للتكاليف، والتي تُطبَّق على النحو التالي:

(1) تُطبَّق فئات التكاليف العالية المستوى التالية على جميع أنواع المساهمات:

(أ) تكاليف التحويل والتنفيذ، التي تمثل التكاليف التشغيلية للمساهمة؛

(ب) تكاليف الدعم المباشرة المعدلة، أي نسبة مئوية محددة لكل بلد من تكاليف التحويل والتنفيذ الخاصة بالمساهمة بالنسبة لجميع الأنشطة، باستثناء ما يتعلق بالخدمات المشتركة الصادر بشأنها تكليف، والتي سُنَّطِّق عليها نسبة مختلفة من تكاليف الدعم المباشرة المعدلة نظرا للطريقة التي رصدت بها التكاليف في الميزانية بالنسبة لهذه الأنشطة؛

(ج) تكاليف الدعم غير المباشرة، أي نسبة مئوية موحدة يقرها المجلس لتكاليف التحويل والتنفيذ وتكاليف الدعم المباشرة المعدلة الخاصة بالمساهمة. وبرغم ما تقدّم، يمكن أن تختلف نسبة تكاليف الدعم غير المباشرة التي يقرها المجلس، كإجراء مؤقت إلى حين النظر في دور التمويل الخارج عن الميزانية في الدورة العادية الثانية لعام 2018، عن طريق مواصلة استخدام الصناديق الاستثنائية والحسابات الخارجة عن الميزانية في الحالات التي استخدمت فيها من قبل لتمويل أنشطة تعتبر الآن جزءا من إطار الخطط الاستراتيجية القطرية؛

(2) وتوفّر جميع الجهات المانحة مبالغ نقدية كافية أو موارد مقبولة أخرى لتغطية كامل تكاليف التشغيل والدعم المتعلقة بمساهماتها، ما لم تنص الفقرة الفرعية 3 أدناه على خلاف ذلك؛

(3) ويستمر تطبيق الاستثناءات المنصوص عليها حاليا بالنسبة للاسترداد الكامل للتكاليف، والواردة في المادة الثالثة عشرة - 4 (هـ) - (ح) من اللائحة العامة وفقا للممارسات الحالية. ونظرا لأن فئة تكاليف الدعم المباشرة لن توجد بعد الآن بالنسبة للبرامج العاملة في إطار الخطط الاستراتيجية القطرية، بموجب المادة الثالثة عشرة - 4 (ز) من اللائحة العامة، فإن "تكاليف الدعم المباشرة" تعني، لأغراض الإعفاء من الترخيص، "التكاليف التي كانت ستشكل قبل تطبيق إطار الخطط الاستراتيجية القطرية تكاليف دعم مباشرة"، كما أن سلطة المدير التنفيذي لتخفيض تكاليف الدعم غير المباشرة أو الإعفاء منها بالنسبة لمثل هذه المساهمات، المسموح بها بموجب المادة الثالثة عشرة - 4 (ز) من اللائحة العامة، تشمل تكاليف الدعم المباشرة المعدلة؛

(6) وافق، بالنسبة للفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 29 فبراير/شباط 2020، على التفويضات المؤقتة للسلطة للمدير التنفيذي التي وردت في الملحق الثاني للتحديث عن خارطة الطريق المتكاملة (WFP/EB.2/2017/4-A/1/Rev.1)، مشيرا إلى أنه ستم الموافقة على تفويضات دائمة للسلطة

(1) انظر الوثيقة WFP/EB.2/2016/15، القرار WFP/EB.2/2016/7، الفقرة 5.

للمدير التنفيذي بعد استعراض للتفويضات المؤقتة للسلطة يجريه المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2020؛

(7) أشار إلى أن مكاتب قطرية معينة تخطت لتقديم خطط استراتيجية قطرية إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في الدورة العادية الأولى لعام 2018 أفادت بأنها، حرصاً على الانتقال بمزيد من الكفاءة إلى إطار الخطط الاستراتيجية القطرية، تفضّل البدء بتنفيذ خططها الاستراتيجية القطرية اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2018. ولتيسير ذلك، يطلب المجلس التنفيذي من الأمانة أن تقدّم للموافقة بالمراسلة، وفقاً للمادة التاسعة - 8 من لائحته الداخلية، خططا استراتيجية قطرية مؤقتة قصيرة الأجل تعرض بالتفصيل أنشطة يُراد تنفيذها لتلك البلدان ضمن إطار خارطة الطريق المتكاملة في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 31 مارس/آذار 2018، وأشار أيضاً إلى أنه يمكن أن تتبع عملية مماثلة بالنسبة لبلدان تعمل في إطار نظام المشروعات القديم في عام 2018، والتي سوف تقدّم خططا استراتيجية قطرية أو خططا استراتيجية قطرية مؤقتة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته العادية الأولى لعام 2019.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.2/2017/4-A/2 و WFP/EB.2/2017/5-(A,B,C)/2 و WFP/EB.2/2017/10-A/2)، وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.2/2017/4-A/3 و WFP/EB.2/2017/5-(A,B,C)/3 و WFP/EB.2/2017/10-A/3) في هذا الشأن.

14 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

2017/EB.2/3 سياسة الاستعداد للطوارئ

وافق المجلس على "سياسة الاستعداد للطوارئ: تعزيز استعداد البرنامج للطوارئ من أجل تقديم استجابة فعالة" (WFP/EB.2/2017/4-B/Rev.1).

14 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

2017/EB.2/4 تقرير مرحلي عن التعاون بين الوكالات التي توجد مقرها في روما

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير مرحلي عن التعاون بين الوكالات التي توجد مقرها في روما" (WFP/EB.2/2017/4-C).

14 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

2017/EB.2/5 تحديث عن خطة تنفيذ سياسة التغذية

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تحديث عن خطة تنفيذ سياسة التغذية" (WFP/EB.2/2017/4-D).

14 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2017/EB.2/6 خطة البرنامج للإدارة (2018-2020)

بعد أن نظر المجلس في الوثيقة "خطة البرنامج للإدارة (2018-2020)" (WFP/EB.2/2017/5-A/1/Rev.1)، فإنه:

(1) أحاط علماً بأن اعتماد دعم البرامج والإدارة لعام 2018 يفترض مستوى من التمويل قدره 5.7 مليار دولار أمريكي في عام 2018؛

(2) أحاط علماً بالاحتياجات التشغيلية المتوقعة البالغة 9.0 مليارات دولار أمريكي لعام 2018، ومقترحات تحديد الأولويات لمواءمة أنشطة البرنامج مع التمويل المتوقع، على النحو المبين في القسم الثالث من خطة الإدارة (2018-2020)؛

- (3) وافق على إنشاء بنود الاعتماد "الاستراتيجية والوجهة"، و"الخدمات المقدمة للعمليات"، و"الحوكمة، والرقابة المستقلة، وجمع التبرعات"؛
- (4) وافق على اعتماد لدعم البرامج والإدارة لعام 2018 بمبلغ 335.4 مليون دولار أمريكي، على أن يُخصَّص على النحو التالي:
- | | |
|---------------------------------|---|
| 48.2 مليون دولار أمريكي | الاستراتيجية والوجهة |
| 200.1 مليون دولار أمريكي | الخدمات المقدمة للعمليات |
| 87.1 مليون دولار أمريكي | الحوكمة، والرقابة المستقلة، وجمع التبرعات |
| 335.4 مليون دولار أمريكي | المجموع |
- (5) وافق على الاستخدامات التالية لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة:
- تحويل مبلغ 9 ملايين دولار أمريكي إلى احتياطي حساب الاستجابة العاجلة
- تحويل مبلغ 8 ملايين دولار أمريكي إلى الحساب الخاص لرفاه الموظفين
- تخصيص مبلغ 35.6 مليون دولار أمريكي للمبادرات المؤسسية الحاسمة
- (6) وافق على معدل مؤسسي واحد لاسترداد تكاليف الدعم غير المباشرة قدره 6.5 في المائة لعام 2018؛
- (7) وافق على اقتراح بتوسيع نطاق خطة الاحتفاظ بالتأمين الذاتي من لحظة استلام البرنامج للسلع وحتى تسليمها مادياً، وعلى توفير التغطية للخسائر التي لا يمكن التأمين عليها بموجب تغطية تأمينية خارجية؛
- (8) وافق على سقف قدره 82 مليون دولار أمريكي لسلف الخدمات المؤسسية بدءاً من عام 2018، ويتطلع إلى استعراض ذلك كجزء من خطط الإدارة المقبلة؛
- (9) أذن للمدير التنفيذي بتعديل مكوّن دعم البرامج والإدارة في الميزانية تبعاً لأيّ تغيير في مستوى الإيرادات المتوقعة للسنة، بمعدل لا يتجاوز 2 في المائة من التغيير المتوقع في الإيرادات.
- كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.2/2017/4-A/2 و WFP/EB.2/2017/5-(A,B,C)/2 و WFP/EB.2/2017/10-A/2)، وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.2/2017/4-A/3 و WFP/EB.2/2017/5-(A,B,C)/3 و WFP/EB.2/2017/10-A/3) في هذا الشأن.

14 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

الاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات

2017/EB.2/7

وافق المجلس على "الاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات" (WFP/EB.2/2017/5-B/1/Rev.1).

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.2/2017/4-A/2 و WFP/EB.2/2017/5-(A,B,C)/2 و WFP/EB.2/2017/10-A/2)، وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.2/2017/4-A/3 و WFP/EB.2/2017/5-(A,B,C)/3 و WFP/EB.2/2017/10-A/3) في هذا الشأن.

14 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

تقارير التقييم

تقرير تجميعي عن تقييمات العمليات (2016-2017)

2017/EB.2/8

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير تجميعي عن تقييمات العمليات (2016-2017)" (WFP/EB.2/2017/6-B)، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

14 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

2017/EB.2/9 الخطة الاستراتيجية القطرية لبيرو (2018-2022)

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية لبيرو (2018-2022)" (WFP/EB.2/2017/7-A/3/Rev.1) بتكلفة إجمالية قدرها 12 033 437 دولارا أمريكيا.

13 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

2017/EB.2/10 الخطة الاستراتيجية القطرية لغواتيمالا (2018-2021)

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية لغواتيمالا (2018-2021)" (WFP/EB.2/2017/7-A/2) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 67 476 305 دولارات أمريكية.

13 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

الحافظة الإقليمية لشرق ووسط أفريقيا

2017/EB.2/11 تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لجنوب السودان (2011-2016)، ورد الإدارة عليه

أحاط المجلس علما بالوثيقة "تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لجنوب السودان (2011-2016)" (WFP/EB.2/2017/6-A) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.2/2017/6-A/Add.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

14 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

2017/EB.2/12 الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجنوب السودان (2018-2020)

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجنوب السودان (2018-2020)" (WFP/EB.2/2017/7-B/4) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 3 182 700 929 دولارا أمريكيا.

15 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

2017/EB.2/13 الخطة الاستراتيجية القطرية لأوغندا (2018-2022)

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية لأوغندا (2018-2022)" (WFP/EB.2/2017/7-A/7) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 1 236 043 556 دولارا أمريكيا.

15 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

2017/EB.2/14 الخطة الاستراتيجية القطرية لسري لانكا (2018-2022)

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية لسري لانكا (2018-2022)" (WFP/EB.2/2017/7-A/6) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 46 830 793 دولارا أمريكيا.

15 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

2017/EB.2/15 الخطة الاستراتيجية القطرية لميانمار (2018-2022)

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية لميانمار (2018-2022)" (WFP/EB.2/2017/7-A/1/Rev.1) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 310 802 972 دولارا

أمريكا، وبالإشارة إلى الهامش رقم 49 وفي ضوء التطورات الأخيرة، تطلع إلى تحديث شامل بشأن هذه الخطة الاستراتيجية القطرية للنظر فيه خلال دورته العادية الأولى للعام 2018.

15 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

2017/EB.2/16 الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية قيرغيزستان (2018-2022)

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية لجمهورية قيرغيزستان (2018-2022)" (WFP/EB.2/2017/7-A/5/Rev.1) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 59 254 332 دولارا أمريكيا.

15 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

2017/EB.2/17 الخطة الاستراتيجية القطرية لدولة فلسطين (2018-2022)

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية لدولة فلسطين (2018-2022)" (WFP/EB.2/2017/7-A/4) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 241 418 015 دولارا أمريكيا.

15 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

2017/EB.2/18 الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية إيران الإسلامية (2018-2020)

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية إيران الإسلامية (2018-2020)" (WFP/EB.2/2017/07-B/1/Rev.1) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 18 102 145 دولارا أمريكيا.

15 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

2017/EB.2/19 الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية أفريقيا الوسطى (2018-2020)

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية أفريقيا الوسطى (2018-2020)" (WFP/EB.2/2017/7-B/2/Rev.1) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 288 799 392 دولارا أمريكيا.

16 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

2017/EB.2/20 الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2018-2020)

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2018-2020)" (WFP/EB.2/2017/7-B/3) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 722 646 604 دولارات أمريكية.

16 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

المسائل التنظيمية والإجرائية

2017/EB.2/21 برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2018-2019)

وافق المجلس على "برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2018-2019)" (WFP/EB.2/2017/8/Rev.1) بالصيغة التي اقترحتها هيئة المكتب والأمانة.

16 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

ملخص أعمال المجلس التنفيذي

2017/EB.2/22 ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2017

وافق المجلس على "مشروع ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2017"، وسترد النسخة النهائية منه في الوثيقة WFP/EB.A/2017/14.

16 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

مسائل أخرى

2017/EB.2/23 بدل سكن المدير التنفيذي

قرر المجلس تحديد بدل سكن المدير التنفيذي بمبلغ 160 000 يورو في السنة بما في ذلك الخدمات والمرافق العامة وذلك اعتباراً من 1 أبريل/نيسان 2017 وحتى إشعار آخر. وبناء على تقدير المخاطر الأمنية، فسيوفر البرنامج أيضاً ويصون المعدات الأمنية اللازمة مع بقائها ملكاً للبرنامج.

كما قرر المجلس أن يظل بدل السكن تعويضاً عن التكلفة الفعلية للملكية، وأن يظل مربوطاً سنوياً بمؤشر أسعار التجزئة في إيطاليا، وأن تعيد هيئة المكتب والمجلس النظر فيه مرة كل خمس سنوات، مع مراعاة أسعار السوق والبدلات المدفوعة لرؤساء وكالات الأمم المتحدة الأخرى في روما.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.2/2017/4-A/2 و WFP/EB.2/2017/5-(A,B,C)/2 و WFP/EB.2/2017/10-A/2)، وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.2/2017/4-A/3 و WFP/EB.2/2017/5-(A,B,C)/3 و WFP/EB.2/2017/10-A/3) في هذا الشأن.

15 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

الملحق الثاني

جدول الأعمال المؤقت

- 1- اعتماد جدول الأعمال (للموافقة)
- 2- تعيين المقرر
- 3- ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي

كلمات الضيوف الخاصين
الضييفة الخاصة، السيدة أمينة ج. محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة الضييفة الرفيعة المستوى، معالي السيدة فيوريل مولينيلي أرسيتونو، وزيرة التنمية والإدماج الاجتماعي، الممثلة الخاصة لصاحب الفخامة بيدرو بابلو كوزبينسكي، رئيس جمهورية بيرو

- 4- قضايا السياسات
 - أ) تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة (للموافقة)
 - ب) سياسة الاستعداد للطوارئ (للموافقة)
 - ج) تقرير مرحلي عن التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما (لنظر)
 - د) تحديث عن خطة تنفيذ سياسة التغذية (لنظر)
 - هـ) خلاصة سياسات البرنامج المتعلقة بالخطة الاستراتيجية (للعلم)
- 5- مسائل الموارد والمالية والميزانية
 - أ) خطة البرنامج للإدارة (2018-2020) (للموافقة)
 - ب) الاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات (للموافقة)
 - ج) خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي (للعلم)
- 6- تقارير التقييم (لنظر)
 - أ) تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لجنوب السودان (2011-2016)، ورد الإدارة عليه
 - ب) تقرير تجميعي عن تقييمات العمليات (2016-2017)
- 7- المسائل التشغيلية
 - أ) الخطط الاستراتيجية القطرية (للموافقة)
 - ◀ غواتيمالا (2018-2021)
 - ◀ قيرغيزستان (2018-2022)
 - ◀ ميانمار (2018-2022)
 - ◀ بيرو (2018-2022)
 - ◀ سري لانكا (2018-2022)
 - ◀ دولة فلسطين (2018-2022)
 - ◀ أوغندا (2018-2022)
 - ب) الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة (للموافقة)
 - ◀ جمهورية أفريقيا الوسطى (2018-2020)
 - ◀ جمهورية الكونغو الديمقراطية (2018-2020)
 - ◀ جمهورية إيران الإسلامية (2018-2020)
 - ◀ جنوب السودان (2018-2020)

- (ج) المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها بالمراسلة (للعلم)
- (1) الزيادات في ميزانيات البرامج القطرية
- ← بوركينا فاسو 200163
 - ← مصر 200238
 - ← غانا 200247
 - ← غينيا 200326
 - ← ليبيريا 200395
 - ← نيكاراغوا 200434
- (2) الزيادات في ميزانيات المشروعات الإنمائية
- ← هايتي 200150
- (3) الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش
- ← تشاد 200713
 - ← مدغشقر 200735
 - ← ملاوي 200692
 - ← مالي 200719
- (د) تقارير المدير التنفيذي عن المسائل التشغيلية (للعلم)
- (1) الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي وافق عليها المدير التنفيذي (1 يناير/كانون الثاني – 30 يونيو/حزيران 2017)
- (2) عمليات الطوارئ التي وافق عليها المدير التنفيذي أو المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (1 يناير/كانون الثاني – 30 يونيو/حزيران 2017)
- 8- **المسائل التنظيمية والإجرائية**
- ← برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2018–2019) (للموافقة)
- 9- **ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2017 (للموافقة)**
- 10- **مسائل أخرى**
- (أ) بدل سكن المدير التنفيذي (للموافقة)
- (ب) تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة إلى نيبال التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي (للعلم)
- (ج) تقرير عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي (للعلم)
- 11- **التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة**